تطور السياسة الزراعية للجماعة الأوروبية ومدى تأثيرها على الدول النامية

د . إيمان محمد محب زكى *

تطـور السيـاســة الزراعية للجماعة الأوروبية ومدى تأثيرهـا على الدول النامية

د . إيمان محمد محب زكى *

يهدف هذا البحث إلى توضيح مدى ارتباط مشكلة العجز الغذائى فى الدول النامية بالسياسة الزراعية للجماعة الاقتصادية الأوروبية . كما تحاول الدراسة إلقاء الضوء على الآثار المتوقعة لتحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية على الوضع الغذائى فى مجموعة دول العالم الثالث .

تتكون الدراسـة من العناصـر الآتيـة :

أولاً : أهمية موضـوع البحث .

ثانيـاً : دراسـة تحليليـة عن الوضع النسبى للدول النامية فى التجـارة العالميـة للسـلع الزراعيـة وأهم انعكاساتها .

ثالثـاً : دراسة تحليلية عن السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة وأهم أبعادها ودلالاتها .

رابعـاً : مدى الارتباط بين السياسـة الزراعيـة الأوروبيـة المشتركة ومشكلة العجـز الغذائى فى الدول الناميـة .

خامساً : الآثار المتوقعة لتحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية على الدول النامية .

سادساً : نتـائج وتوصيـات .

(*) د. إيمان محمد محب زكى (مدرس بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندريـة .)

أولاً : أهمية موضوع البحث :

نستطيع أن نرجع أهمية موضوع البحث إلى عدة عوامل لعل أهمها :

١ - يلعب القطاع الزراعى دوراً هاماً فى اقتصاديات الدول النامية وذلك يتضح فيما يلى :

- ترتفع نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الدول النامية من حيث استيعاب القوة العاملة وتوليد الدخل . فقد اكتسبت أكثر من ٦٦٪ من إجمالى القوة العاملة دخولها من القطاع الزراعى فى عام ١٩٨٩ فى إفريقيا وبلغت هذه النسبة ٥٥٪ و ٢٧٪ فى آسيا وأمريكا اللاتينية على التوالى فى ذلك العام [١] .

- شكلت الزراعة حوالى ٣٣٪ من إجمالى الناتج المحلى فى جنوب آسيا ، فى حين بلغت هذه النسبة ٣٤٪ ، ٢٢٪ و ٩٪ بالنسبة لدول افريقيا شبه الصحراوية وجنوب شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية على التوالى فى عام ١٩٨٨ [٢] .

- ارتفع نصيب المنتجات الزراعية لإجمالى الصادرات السلعية للدول النامية فتراوحت هذه النسبة بين ٥٠٪ و ١٠٠٪ [٣] .

٢ - تفاقم حدة المشكلة الغذائية فى كثير من الدول النامية .

فمعدل نمو الإنتاج الغذائى لم يعد قادراً على مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء . كما انتشرت ظاهرة الجوع فى كثير من دول العالم الثالث .

٣ - ركزت الدول النامية على ضرورة تحقيق الأهداف الزراعية الآتيـة :

- العمل على رفع معدل نمو الانتاج الزراعى .

---

(1) UNCTAD, Trade and Development Report, Efforts at Agricultural Reform : Issues in the Negotiations, N.Y, 1993 P. 149 .

(2) Ibid P. 148

هذا على عكس الوضع فى الدول المتقدمة حيث اكتسبت ٦٪ فقط من القوة العاملة دخولها من القطاع الزراعى فى عام ١٩٨٩ وبلغت نسبة الزراعة لإجمالى الناتج المحلى حوالى ٢٪ فقط بالنسبة للدول المتقدمة ذات السوق الحر فى عام ١٩٨٨ .

(3) Ibid P. 148

- التخلص من ظاهرة سوء التغذية
- توفير درجة أكبر من الأمن الغذائى .

٤ - أهمية دور الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى التجارة العالمية للمنتجات الغذائية . فتعتبر الجماعة الاقتصادية الأوروبية أكبر مستورد لبعض المنتجات الغذائية كما تعتبر أكبر مصدر لبعض المنتجات الغذائية الأخرى . بل نلاحظ أن تجارة الجماعة الأوروبية مع الدول النامية فى مجال المنتجات الزراعية كانت لها أهمية كبيرة : فحوالى ثلث الصادرات الزراعية للدول النامية اتجهت فى أوائل الثمانينات لسوق الجماعة الأوروبية ، كما أن حوالى ٤٥ ٪ من الصادرات الزراعية للجماعة الأوروبية اتجهت لمجموعة الدول النامية [1] . هذا وقد ترتب على قيام الإتحاد الأوروبى فى عام ١٩٩٢ تزايد الوزن النسبى لأوروبا فى الشئون الاقتصادية العالمية .

٥ - يمثل اتفاق الزراعة الوارد فى جولة أوروجواى فى اطار مفاوضات الجات خطوة حاسمة نحو تحرير تجارة السلع الزراعية وإخضاعها لقواعد ومبادئ الجات . وسوف تجرى مباحثات أخرى لإستكمال عملية التحرير بحلول عام ٢٠٠٠ حيث يعد الإتفاق الحالى بمثابة خطوة أولى تعقبها خطوات أخرى .

وعلى ذلك ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها سوف تحاول توضيح إلى أى مدى كانت السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة مسئولة عن الوضع الغذائى الراهن فى الدول النامية . ثم يحاول البحث التعرف على أهم الآثار المتوقعة لتحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية على دول العالم الثالث .

ثانياً : دراسة تحليلية عن الوضع النسبى للدول النامية فى التجارة العالمية للسلع الزراعية وأهم انعكاساتها .

يعتبر النصيب النسبى للدول النامية فى التجارة العالمية للمنتجات الزراعية أمراً أساسياً لفهم مدى تأثير السياسة الزراعية الحمائية للمجموعة الأوروبية على مثل هذه الدول . فإن آثار هذه السياسة على دول العالم الثالث إنما تعتمد على مركزها فى التجارة الدولية وما إذا كانت مستوردة صافية أو مصدرة صافية للمنتجات الزراعية .

---

(1) See OECD, Agricultural Policies, Markets and Trade : Monitoring and Outlook, Paris 1991. See also OECD, The Agricultural Situation in the Community, Paris, 1983.p. 12.

لقد بينت الاحصائيات أن الدول المتقدمة ذات السوق الحر تسيطر على التجارة العالمية للمنتجات الزراعية حيث تزايد نصيب هذه الدول من الصادرات العالمية للمنتجات الغذائية من ٦٧٪ إلى ٨٥٪ بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٩ على التوالى . كما تزايد نصيبها من الصادرات العالمية للمواد الخام الزراعية خلال نفس الفترة من ٥٥٪ إلى ٦٦٪ [١] . وعلى النقيض من ذلك نلاحظ تناقص نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية الزراعية بصفة عامة خلال نفس الفترة وهذا ما يوضحه الجدول التالى [٢] .

جـدول رقـم (١)

تطور نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية الزراعية

خلال الفترة ١٩٧٠ ـــ ١٩٨٩ (نسبة مئوية)

السلعة المصدرة	النسبة من إجمالى الصادرات العالمية الزراعية		
	١٩٧٠	١٩٨٠ - ١٩٨٢	١٩٨٩
الحبوب	١٥,٦	١٣,٧	١١,٧
اللحوم	٢٠,٣	١٤,٢	١١,٦
الزيوت	٣٤,٧	٤٣,٧	٤٧,٥
منتجات الألبان	٢,١	٢,٠	٢,٤
السكر	٦٨,٢	٦٠,٧	٥٢,٢
المشروبات	٩١,٢	٨٤,٧	٧٨,٤
التوابل	٨٥,٦	٨١,٦	٧٢,٤
التبغ	٢٥,٤	٢٧,٩	٢٤,٧
محاصيل جذرية	٣٢,٩	٤٢,٧	٤١,٩
فواكه	٣٣,٣	٣٦,٧	٣٨,٦
خضروات	٢٩,٧	٣٠,٣	٢٥,٢

---

(1) see UN, Trends in the international market for agricultural and tropical products & developments in the liberalization of international trade in agricultral and tropical products. New york. 1991. p. 3 .

(2) Source UNCTAD, Trade and Development Report ..... op. cit., p. 150.

لاحظ أن إجمالى المنتجات الزراعية تستبعد منتجات الغابات والثروة السمكية .

أما إذا تناولنا جانب الواردات الزراعية فنلاحظ أن نصيب الدول المتقدمة من إجمالى الواردات العالمية الزراعية قد مال نحو الإنخفاض خلال حقبتى السبعينات والثمانينات فى حين تزايد نصيب الدول النامية حتى بلغ صافى الواردات الغذائية لهذه المجموعة من الدول حوالى ١٧ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٨٩ [١] .

وعلى ذلك زادت الأهمية النسبية للدول النامية كمجموعة كمستورد للمنتجات الغذائية فحتى نستطيع أن نتوقع مدى إمكانية استمرار مثل هذا الوضع فى المستقبل فعلينا أن نحلل العوامل الرئيسية التى أدت إلى زيادة الواردات الغذائية لهذه الدول ومن أهمها :

١ - تشجيع استراتيجية استخدام فائض القطاع الزراعى القطاع الصناعى .

يرى البعض أن هناك علاقة مؤكدة بين التنمية الاقتصادية وارتفاع معدل النمو الصناعى . كما أن الفائض المحقق فى القطاع الزراعى يجب أن يوجه لتمويل القطاع الصناعى [٢] . ومثل هذه الآراء تفترض الآتى :

- أن الناتج الزراعى لا يستجيب للحوافز السعرية وعلى ذلك فالعمل على خفض أسعار المنتجات الزراعية لن يؤثر بطريقة سلبية على الناتج الزراعى .
- أن القطاع الصناعى يتميز بارتفاع درجة مرونة جهازه الانتاجى .

وترى الباحثة أن استراتيجية استخدام فائض القطاع الزراعى لتمويل القطاع الصناعى فى حد ذاتها لا تكون مسئولة بالكامل عن زيادة الواردات الغذائية . فقد استطاعت بعض الدول مثل اليابان قديماً وتايوان فى العصر الحديث أن تجمع بين رفع معدل نمو الإنتاجية الزراعية من

---

(1) See UNCTAD, Trade & Development Report .... op. cit., p.151. & also see Loo, T. and Tower, E.," Agriculture Protectionism And The Less Developed Countries : The Relationship Between Agricultural Prices, Debt, Servicing Capacities and the Need for Development Aid "Durham,Duke univ.1988.See also FAO," Assessment of the Current World Food Security Situation and Outlook " Rome 1991.

(٢) فعن طريق انخفاض أسعار المنتجات الغذائية تقل مطالبة العمال فى القطاع الصناعى برفع الأجور فتنخفض التكاليف وترتفع الأرباح التى يعاد استثمار جزء كبير منها لدفع عجلة النمو الصناعى . كما أن توجيه حصيلة الإيرادات الحكومية المتأتية من فرض الضرائب على الصادرات الزراعية للإستثمار فى المشروعات الصناعية يرفع من معدل التنمية الصناعية .

. ناحية وبين توفير التمويل اللازم للقطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعى من ناحية أخرى . وكان السبب الرئيسى وراء نجاح مثل هذه الدول يرجع إلى اتباع سياسات سعرية وضريبية مناسبة . **وعلى ذلك ترى الباحثة أننا يجب ألا نعمم ونقول أن استراتيجية استخدام فائض القطاع الزراعى لتمويل القطاعات الأخرى يجب وأن يترتب عليها بالضرورة إنخفاض الانتاجية الزراعية ومن ثم زيادة حجم الواردات الغذائية . فالنقطة الجديرة بالملاحظة هى ألا تكون الميكانيكية المستخدمة والسياسات المتبعة قد أثرت بشكل سلبى على القطاع الزراعى** نفسه . ففى دراسة شملت ٢٢ دولة نامية أوضح Lipton أنه خلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٦٥ نادراً ما اتجهت أكثر من ٢٠٪ من إجمالى الاستثمارات إلى القطاع الزراعى على الرغم من أن هذا القطاع استحوذ على أكثر من ٧٥٪ من حجم السكان وساهم فى توليد أكثر من ٤٥٪ من إجمالى الناتج القومى [١] . وحتى هذا الحجم الضئيل من الاستثمارات الموجه للقطاع الزراعى كان لصالح المزارع الكبيرة التى توفر المنتجات الغذائية لسكان المدن . أضف إلى ذلك السياسات السعرية غير الملائمة بالنسبة للمدخلات والمخرجات الزراعية وسيادة البيروقراطية فى الدول النامية ففقدت الكثير من نواحى الدعم مضمونها الحقيقى . بل كثيراً ما قامت الحكومة بفرض الضرائب المرتفعة على المنتجات الزراعية المصدرة . فقد قدر متوسط عبء الضريبة المفروضة على المحاصيل الزراعية المصدرة بين ٤٠٪ – ٤٥٪ [٢] .

٢ – المغالاة فى تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات .

فقد بالغت الكثير من الدول النامية فى فرض القيود الحمائيـة على الواردات الصناعية التى لا تتمتع فيها بالميزة النسبية فارتفعت تكلفة الإنتاج الزراعى . أضف إلى ذلك اتباع بعض الدول النامية لسياسات غير رشيدة خاصة بسعر الصرف الأجنبى ترتب عليها انخفاض نسبى فى اسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ولكن فى نفس الوقت تأثرت حصيلة الصادرات بشكل سلبى .

٣ – تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية فى مجال انتاج وتصدير المحاصيل الزراعية فى الدول النامية واستمرار ظاهرة التركز السلعى والجغرافى فى هيكل الصادرات الزراعية لهذه الدول [٣] .

---

(1) See Matthews, A, The Common Agricultural Policy & the Less - Developed Countries, Gill and Macmillan Ltd, London, 1985, P. 29.

(2) World Bank, World Development Report, Washington, 1981, P. 55

(3) See Colman, D., Food and Agricultural Exports from Less Developed Countries - Exploitation by Transnational Firms. Manchester Papers on Development, Univ. of Manchester, Manchester, 1984.

فإن اعتماد الدول النامية على تصدير محصول واحد أو اثنين بدلاً من تنويع هيكل الانتاج الزراعى لا يعتبر أمراً جديداً مرتبطاً بتوسع نشاط الشركات متعددة الجنسية ، بل ان هذه الظاهرة ترجع إلى الفترة التى خضعت فيها دول العالم الثالث للقوى الاستعمارية واتسم قطاعها الزراعى بظاهرة الثنائية . وقد ترتب على ظاهرة التركز السلعى للصادرات الزراعية للدول النامية تعرضها للتقلبات الحادة فى الأسعار وفى حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية فتأثرت خطط التنمية الاقتصادية بشكل سلبى . وقد بين Lofchie فى دراسته عام ١٩٧٥ عن الوضع الغذائى فى افريقيا أن ظاهرة الثنائية قد أدت إلى خلق خلل فى مشروعات البنية الأساسية وخاصة الطرق والسكك الحديدية . فقد صممت شبكات البنية الأساسية لتسهيل عملية نقل المحاصيل الزراعية المصدرة إلى الموانى الرئيسية تمهيداً لتصديرها بدلاً من أن يتم تصميمها من أجل تحسين طرق التوزيع الداخلى للغذاء فى نطاق الدولة الواحدة .[1]

٤ – العلاقة بين عرض الغذاء والطلب على الغذاء ومرحلة التنمية الاقتصادية التى تمر بها الدولة .

عادة ما نلاحظ خلال المرحلة الأولى للتنمية الاقتصادية أن الإرتفاع البسيط فى معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل يكون مصحوباً بارتفاع مرونة الطلب الدخلية على الغذاء فتكون الزيادة فى الطلب على الغذاء متناسبة مع زيادة الدخل . وعادة يتم الوفاء بالطلب المتزايد على المنتجات الغذائية عن طريق العرض المحلى خلال هذه المرحلة للتنمية . أما فى المراحل التالية فنلاحظ الزيادة المستمرة فى معدل النمو السكانى وكذلك ارتفاع معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن مرونة الطلب الدخلية على الغذاء تكون مرتفعة أيضاً فيعجز العرض المحلى عن الوفاء بالطلب المحلى وخاصة وأن هيكل الطلب الغذائى قد يتنوع ليشمل مجموعة من الحبوب والفواكه والخضروات والدواجن واللحوم والتى يعجز العرض المحلى عن الوفاء بها فترتفع الواردات الغذائية .

ولكن مما هو جدير بالملاحظة أن زيادة الواردات الغذائية قد لا تعكس فى بعض الأحيان فشل السياسة الزراعية بصفة خاصة أو فشل استراتيجية التنمية بصفة عامة . فكلما صاحب عملية التنمية ارتفاع معدل التوظف والدخل كلما زاد الطلب على الغذاء (خاصة وأن مرونة الطلب الدخلية على المنتجات الغذائية عادة ما تكون مرتفعة فى المراحل الأولى للتنمية) . بل إن النمو الزراعى نفسه يخلق آثار المضاعف فى بعض القطاعات الأخرى فيرتفع معدل التوظف فالدخل فالطلب على المنتجات الغذائية ويصبح من الصعب الوفاء بمثل هذا الطلب المتزايد عن طريق العرض المحلى . فكثيراً ما صاحب معدلات النمو السريعة فى الانتاج الغذائى زيادة معدل نمو الواردات الغذائية .

---

(1) See Matthews, A. op. cit. P. 33.

وعلى ذلك عندما نقوم بتحليل أسباب زيادة الواردات الغذائية لدولة نامية معينة يجب أن نأخذ فى الحسبان المرحلة التى وصلت إليها هذه الدولة فى عملية التنمية الاقتصادية ونتعرف على مدى تقدم القطاع الزراعى وسائر القطاعات الأخرى فى مثل هذا المجتمع . وترى الباحثة أنه عند تحليل مدى تطور الواردات الغذائية للدولة النامية فعلينا أن نقوم بدراسة أمرين هامين :

الأمر الأول : نسبة صافى واردات منتج غذائى معين إلى الاستهلاك المحلى لهذا المنتج حيث تعكس هذه النسبة درجة الاعتماد على الواردات وفاء للطلب المحلى على الغذاء .

الأمر الثانى : الوضع النسبى للواردات الغذائية لإجمالى واردات الدولة النامية ، ومدى القدرة على تمويل الواردات من الغذاء حيث يعكس ذلك مدى العبء الذى تشكله واردات المنتجات الغذائية على ميزان المدفوعات .

بالنسبة للأمر الأول المتعلق بنسبة صافى واردات منتج معين للإستهلاك المحلى فقد بينت دراسة Wagstaff فى ١٩٨١ أن نسبة صافى واردات الحبوب كنسبة من الإستهلاك المحلى ارتفعت من ١٣٪ فى الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٢ إلى ٢٣٪ فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ بالنسبة للدول النامية ذات الدخول المتوسطة .[١] كذلك عكست دراسة Huddleston فى ١٩٨٤ تزايد اعتماد الدول النامية على الأسواق العالمية وفاءاً لإحتياجاتها من الحبوب .[٢]

أما بالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة بتأثير الواردات الغذائية على ميزان المدفوعات من حيث وضعها النسبى لإجمالى الواردات ومدى القدرة على تمويلها فنلاحظ أنه على الرغم من زيادة الواردات الغذائية إلا أن تكلفة إجمالى الواردات من بعض المنتجات الغذائية إلى إجمالى حصيلة صادرات الدول النامية كمجموعة قد انخفضت حيث بينت دراسة Huddleston فى ١٩٨٤ أن هذه التكلفة قلت من ٧٪ إلى ٣٪ من الفترة ٦١ - ١٩٦٣ إلى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٨ .[٣] ولكن يجب أن نأخذ فى الحسبان أن كميات كبيرة من الحبوب قد تم الحصول عليها على اساس المعونات والاتفاقيات مما قلل كثيرا من التكلفة الحقيقية لواردات مجموعة معينة من

---

(1) See Matthews, A., The Common Agricultural Policy & the LDC ..... op. cit., p. 205.

(2) Ibid p. 206.

ولكن دراسة Huddleston قد استخدمت مقياس إجمالى واردات الحبوب كنسبة من إجمالى الاستهلاك المحلى بدلاً من صافى الواردات مما عكس صورة مبالغاً فيها حول درجة اعتماد الدول النامية على الواردات الغذائية .

(3) Ibid p. 206.

الدول .[١] ولكن بالنسبة لحالة كل دولة نامية بشكل منفرد فنلاحظ زيادة العبء الذى تمارسه الواردات الغذائية على ميزان المدفوعات فى معظم الأحوال حيث واجهت هذه الدول كثيراً من المشكلات الخاصة بزيادة حصيلة صادراتها نظراً للتركز السلعى والجغرافى لصادراتها الزراعية . أضف إلى ذلك أنه قد صاحب ارتفاع متوسط الدخل الفردى زيادة الطلب على الغذاء نظراً لإرتفاع مرونة الطلب الدخلية عليه بالنسبة لمعظم فئات السكان كما سبق وأن أشرنا من قبل . وعلى ذلك واجهت معظم الدول النامية مشكلة عدم القدرة على تمويل الاحتياجات الاستيرادية .

ثالثاً : دراسة تحليلية عن السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة وأهم أبعادها ودلالاتها :

إذا كان بصدد دراسة الآثار المتوقعة لتحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية على الدول النامية فإن الأسباب الرئيسية وراء فرض القيود الحمائية فى اطار السياسة الزراعية المشتركة لدول الجماعة الأوروبية يجب أن تُفهم . ونستطيع أن نوجز أهم هذه الأسباب فيما يأتى :[٢]

- الرغبة فى تأمين عرض مستمر من الحاصلات الزراعية عند أسعار مناسبة للمستهلكين .
- العمل على رفع دخول المزارعين الأوروبيين والمحافظة على حجم القوة العاملة فى الريف وتحسين الانتاجية الزراعية .
- الرغبة فى تحسين وضع موازين مدفوعات الدول الأعضاء وتحسن شروط التبادل التجارى .
- العمل على مواجهة ارتفاع معدلات البطالة .
- الرغبة فى تحقيق درجة أكبر من الاستقرار فى الأسواق الداخلية ويكون ذلك بمواجهة التقلبات الحادة فى الأسعار والكميات .

وبعد أن تعرفنا على أهم الأسباب التى دفعت المجموعة الأوروبية إلى فرض القيود الحمائية واتباع سياسة زراعية مشتركة تتناول الدراسة أهم ملامح هذه السياسة ومدى انعكاساتها على

---

(١) أضف إلى ذلك الإنجاز التصديرى الزراعى الذى حققته بعض الدول النامية خلال تلك الفترة .

(2) See Valdés, A, and Zietz, J., Agricultural Protectionism in OECD Countries: Its Costs to Less - Developed Countries, IFPRI, Washington, 1980.

الدول النامية .

تتسم السياسة التى تتحكم فى تجارة السلع الزراعية بين المجموعة الأوروبية ومجموعة الدول النامية بتطبيق إجراءات ومقاييس متنوعة تختلف من منتج إلى آخر وفقاً لأهميته النسبية للمنتجين الأوروبيين . ونستطيع أن نستعرض أهم هذه المقاييس والتى تعكس استراتيجيات وسياسات معينة فيما يلى :

أولاً : السياسة السعرية .

ثانياً : السياسة الاستيرادية .

ثالثاً : السياسة التصديرية .

رابعاً : الدخول فى اتفاقيات مع الدول النامية وتطبيق نظام التفضيلات المعمم .

ونتناول كل سياسة من السياسات السابقة بالتحليل :

أولاً : السياسة السعرية :

لقد كان الهدف الأساسى من وراء هذه السياسة هو حماية القطاع الزراعى الأوروبى من أية منافسة خارجية . وكانت الحماية تفرض عن طريق :

- تحديد سعر مستهدف معين للمنتج الزراعى .
- فرض القيود الحمائية وتقديم الدعم لحماية المنتج الزراعى الأوروبى من المنافسة الخارجية .

وعلى ذلك تم تحديد سعر مستهدف معين سنوياً لكل سلعة زراعية . وتم المحافظة على هذا السعر عن طريق فرض القيود الاستيرادية وتدخل الحكومة فى السوق وتقديم إعانات التصدير وبعض المساعدات المباشرة . فأصبح السعر المستهدف ثابتاً سنوياً بالنسبة لكافة الدول الأعضاء . ولكن نتيجة لعدم استقرار أسعار الصرف فقد كان من الصعب المحافظة على نظام التسعير المشترك بالنسبة للمزارعين فى كافة الدول الأعضاء . إلا أن السياسة السعرية الأوروبية قد عملت على تحقيق درجة أكبر من الاستقرار السعرى الداخلى بالمقارنة بالوضع فى الدول الأخرى . كما أدت السياسة إلى رفع متوسط الدخل الفردى لعدد كبير من المزارعين .

إلا أن السياسة السعرية قد وجهت إليها بعض الانتقادات لعل أهمها :

- اتسمت السياسة السعرية الأوروبية بارتفاع هائل فى تكلفة برامج دعم السلع الزراعية . فالاقتصاديون يهتمون بالسعر الاقتصادى للحماية أى السعر معبراً عنه بالناتج الضائع نتيجة لتوجيه الموارد للقطاع الزراعى بدلاً من توجيهها لأوجه الأنشطة الأخرى والتى تتسم بارتفاع معدلات الانتاجية .

- إن عملية توزيع تكاليف وعوائد السياسة السعرية بين الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية لم تتم بشكل عادل . فقد بينت الإحصائيات أن دولتين فقط : ألمانيا والمملكة المتحدة تعتبران المساهمتين الرئيسيتين فى ميزانية الجماعة الأوروبية .(١)

- فى كثير من الأحيان فاقت الأسعار المستهدفة للمنتجات الزراعية الأسعار العالمية مما أدى إلى ظهور الفوائض ففرضت الجماعة الأوروبية حداً أقصى للكمية المنتجة .(٢)

- كثيراً ما تمتع ملاك الأراضى بمنافع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية أكثر من المزارعين أنفسهم .

ثانياً : السياسة الاستيرادية :

يمكننا فى هذا الصدد أن نفرق بين ثلاث مجموعات من المنتجات طبقاً لدرجة التقييد المفروضة على الواردات والوسائل المستخدمة :

المجموعة الأولى : وتشمل الجزء الأكبر من الناتج الزراعى للجماعة الأوروبية (الحبوب والسكر ومنتجات الألبان والأرز وزيت الزيتون) حيث يتم فرض رسوم نوعية متغيرة على الواردات . وتتغير هذه الرسوم تبعاً للاختلاف بين أقل سعر عرض فى السوق العالمى وسعر دخول السوق الأوروبى . وبذلك تضمن الجماعة الأوروبية أن سعر الدخول إلى أسواقها لا يمكن أن ينخفض مهما كانت القدرة التنافسية للصادرات الآتية من الدول النامية . فإذا قامت الدول النامية بتخفيض اسعار صادراتها فإن ذلك يعنى ارتفاع الرسوم المتغيرة التى تفرضها الجماعة الأوروبية عليها . وهذا الإجراء يحفظ السوق المحلى للمنتجين المحليين ويحد من صادرات الدول النامية للجماعة الأوروبية حيث لا تقوم الأخيرة بالإستيراد إلا حينما يعجز الانتاج الأوروبى المحلى عن الوفاء بالطلب الداخلى .

---

(١) وقد تلقت المملكة المتحدة منافع قليلة من وراء السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة فأعلنت عدم استعدادها للقيام بزيادة مساهمتها حتى يتم فرض قيود على معدل زيادة الإنفاق فى اطار هذه السياسة .

(٢) حدث ذلك بالنسبة لانتاج اللبن فى عام ١٩٨٤ .

المجموعة الثانية : وتشمل اللحوم والدواجن وبعض الزيوت حيث تُفرض عادة رسوم قيمية معينة تحقيقاً لمستوى محدد من الحماية . وأحياناً يصاحب هذه الضرائب الجمركية القيمية فرض رسم متغير .

المجموعة الثالثة : وتشمل الخضروات والفواكه والخمور حيث تكون الحماية عن طريق فرض الرسوم التعويضية . فتعمل الجماعة الأوروبية على تحديد حد أدنى معين لسعر الواردات من هذه المنتجات فإذا قل السعر عن هذا الحد فُرضت الرسوم التعويضية .

ترى الباحثة أننا نستطيع أن نستخلص عدة نتائج من تحليل السياسة الاستيرادية للجماعة الأوروبية لعل أهمها :

- على الرغم من أن القيود الكمية كانت سمة هامة من سمات السياسة الاستيرادية الزراعية لعدد من الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية قبل اتباع السياسة الزراعية الموحدة إلا أنها لم تكن من الوسائل الرئيسية المتبعة بواسطة الجماعة .[١]

- وجود عدد من القيود غير الجمركية كالإجراءات الخاصة بالوقاية والمحافظة على الصحة وقد أدى تطبيق مثل هذه القيود إلى الحد من استيراد الجماعة الأوروبية لبعض المنتجات مثل اللحوم وبعض الفواكه والخضروات والزيوت .

- حديثاً استفادت دول الجماعة الأوروبية من قيود التصدير الاختيارية التى اتفقت عليها فى اطار مباحثاتها مع الدول النامية فحدت من استيراد الكثير من المنتجات الغذائية كالفواكه والخضروات واللحوم .[٢]

- من حيث درجة الحماية المقدمة للمنتج الزراعى توصلت الكثير من الدراسات إلى أن السياسة الزراعية الأوروبية الموحدة قد أدت إلى فرض قيود متزايدة بالمقارنة بالسياسات القومية السابقة للدول الأعضاء . فقد دلت الإحصائيات على ارتفاع مستوى سعر المنتج الزراعى فى اطار السياسة

---

(١) إلا أنه قبل عام ١٩٧٠ خضعت الواردات الآتية من الدول المخططة تخطيطاً مركزياً للقيود الكمية (مثل حالة الطماطم التى صدرتها الدول المخططة إلى الدول الأوروبية .)

(٢) وبذلك حاولت الجماعة الأوروبية التغلب على القيود المفروضة على حريتها من حيث خفض الرسوم الجمركية فى اطار اتفاقيات الجات .

الزراعية الأوروبية الموحدة بالمقارنة بالمتوسط المرجح للأسعار القومية . وتزايدت معاملات الحماية الاسمية بالنسبة لكل دولة من الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية وكان ذلك راجعاً أساساً إلى الاستقرار النسبى فى اسعار الجماعة الأوروبية بالمقارنة بالتقلبات الشديدة فى الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية [١] .

وترى الباحثة أنه على الرغم من اختلاف مفاهيم الحماية المقدمة للمنتج الزراعى وتباين طرق حسابها إلا أن الإحصائيات قد أظهرت أنه من حيث عدد الدول وعدد المنتجات الأوروبية فإن القيود الاستيرادية التى فرضتها الجماعة الأوروبية قد تزايدت مع مرور الزمن وأن الجماعة الاقتصادية قد قدمت المعونات والمساعدات للقطاع الزراعى عند مستوى أعلى بكثير من ذلك المقدم للقطاعات الأخرى .

ولكن ترى الباحثة أن الاختلاف بين سعر المنتج الزراعى داخل الجماعة الأوروبية والسعر العالمى لهذا المنتج لا يكون راجعاً فقط للقيود الجمركية والكمية المفروضة من قبل الجماعة الأوروبية على وارداتها من المنتجات الزراعية ولكن هناك قوانين أخرى تمنع الاستيراد مثل تلك المتعلقة بالإجراءات الوقائية من أجل المحافظة على الصحة . وان تأثير هذه القوانين الأخيرة عادة ما يكون صعب التحديد بشكل قاطع . وحتى إذا تناولنا مقياس معامل الحماية الاسمية Nominal Protection Coefficient والذى يعبر عن الإختلاف بين السعر المحلى والأسعار العالمية للمنتج الزراعى ، فحتى نتوصل إلى نتائج متناسقة منطقياً فإن المقارنات السعرية يجب أن تكون بين نفس النوعية من المنتجات . أضف إلى ذلك أن معاملات الحماية الاسمية لا تُعتبر مؤشراً كاملاً عن درجة التدخل الحكومى فى سوق المنتجات الغذائية حيث أنها تعكس السياسات التى تؤثر فقط فى السعر السوقى للمنتج ولكن كثيراً ما تؤثر السياسات الحكومية على تكلفة المدخلات . [٢] وعلى ذلك تعكس التغيرات فى القيمة المضافة تأثير السياسات الحكومية على سعر المنتج النهائى من ناحية وعلى أسعار المدخلات من ناحية أخرى . ولذلك نلاحظ وجود مقاييس مختلفة لدرجة حماية المنتج الزراعى ومنها : مقياس معدل

---

(١) أى أنه بالنسبة لكل دولة على حدة ارتفعت معاملات الحماية الاسمية فى اطار السياسة الزراعية الموحدة بالمقارنة بما كان سائداً فى ظل السياسات القومية .

(٢) فقيام الحكومة بدعم المدخلات الانتاجية تزيد من أربحية الانتاج الزراعى تماماً مثل ارتفاع سعر المنتج النهائى .

صافى الحماية الاسمية Net Nominal Protection Rate ويعبر عن تغير القيمة المضافة المحلية للمنتج الزراعى نتيجة للتدخل الحكومى كنسبة من السعر العالمى لهذا المنتج الزراعى النهائى . وكذلك هناك مقياس معدل الحماية الفعلية Effective Protection Rate ويعبر عن تغير القيمة المضافة المحلية نتيجة للتدخل الحكومى كنسبة من القيمة المضافة عند الأسعار العالمية [١] .

هذا وقد دلت الإحصائيات أن المعاملات المختلفة للحماية كانت موجبة فى حالة الجماعة الأوروبية وذلك يدل على أهمية التدخل الحكومى فى اطار السياسة الزراعية الموحدة لرفع سعر المنتج النهائى والقيمة المضافة بالمقارنة بالمستويات العالمية .

ثالثاً : السياسة التصديرية :

نستطيع أن نحدد أهم ملامح السياسة التصديرية للجماعة الأوروبية فيما يلى :

(أ) تقديم إعانات للصادرات الزراعية الأوروبية .

(ب) تقديم بعض المعونات الغذائية للدول النامية .

(جـ) الدخول فى عقود طويلة الأجل لتصدير المنتجات الزراعية الأوروبية .

ونتناول كل نقطة من النقاط السابقة بالتحليل :

---

(١) بالقطع تظهر هناك مشكلات كثيرة عند قياس معدل الحماية عن طريق المعاملات السابقة لعل أهمها وجوب استخدام أسعار الصرف من أجل المقارنة بين السعر المحلى والأسعار العالمية ، أضف إلى ذلك أن التوصل للأسعار العالمية الفعلية يثير المشكلات حيث يتطلب الأمر التوصل إلى بيانات خاصة عن المستويات السعرية المختلفة لنفس المنتج . وأحياناً تكون كميات المنتج الزراعى التى تدخل نطاق التجارة الدولية صغيرة بالمقارنة بالكميات المنتجة والمستهلكة محلياً فى دول الجماعة الأوروبية وعلى ذلك فإن تغير طفيف فى كمية المنتج الذى يدخل نطاق التجارة الدولية نتيجة لدعم المنتج المحلى يمكن أن يكون له تأثير كبير على الأسعار العالمية . ولذلك رأى البعض ضرورة التوصل إلى سعر عالمى معدل يأخذ فى الحسبان إزالة آثار الدعم الزراعى المقدم محلياً للمنتج الزراعى .

See Tower, E., Effective Protection, Domestic Resource Cost and Shadow Prices : A General Equilibrium Perspective, World Bank, Washington, Sep. 1984.

(أ) تقديم إعانات للصادرات الزراعية الأوروبية :

تطبق الجماعة الأوروبية نظام خاص بالإعانات لتمكين المصدرين الأوروبيين من التصدير والمنافسة فى السوق العالمى وذلك عندما تكون الأسعار العالمية أقل من الأسعار المستهدفة المحددة بواسطة الجماعة الأوروبية [١] .

(ب) تقديم المعونات الغذائية للدول النامية :

فقد بدأ برنامج الجماعة الأوروبية الخاص بالمعونات الغذائية فى عام ١٩٦٧ حيث تم التوقيع على اتفاقية المعونة الغذائية Food Aid Convention FAC فى حين أن بعض الدول الأعضاء كانت لها برامجها الخاصة بتلك المعونات . ولقد تزايد حجم المعونة الغذائية حتى بلغ ١,٦٥٠ مليون طن من الحبوب سنوياً واحتل البرنامج الأوروبى للمعونة المركز الثانى على المستوى الدولى [٢] .

(جـ) الدخول فى عقود طويلة الأجل لتصدير المنتجات الزراعية الأوروبية .

بموجب هذه العقود تضمن الجماعة الأوروبية العرض عند الأسعار المتفق عليها وقيام الدولة المستوردة باستيراد هذه الكميات .

رابعاً : الدخول فى اتفاقيات مع الدول النامية وتطبيق نظام التفضيلات المعمم .

دخلت الجماعة الأوروبية فى اتفاقيات مع مجموعات من الدول النامية خاصة تلك الدول الأقل نمواً . وقد كانت هذه الاتفاقيات ناتجة عن العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء من ناحية والمستعمرات السابقة من ناحية أخرى . فإن اتفاقية « ياوندى » قد وطدت مثل هذه العلاقات فى أوائل الستينات وقد حلت اتفاقية « لومى » محل اتفاقية « ياوندى » فى ١٩٧٥ وجددت اتفاقية « لومى » فى ١٩٨١ ثم جددت مرة أخرى فى عام ١٩٨٥ . وخلال الستينات دخلت الجماعة الأوروبية فى مفاوضات واتفاقيات تجارية مع دول البحر المتوسط . وخلال نفس الفترة طالبت العديد من الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية بالدخول فى اتفاقيات للتعاون التجارى

---

(١) وتنقلب هذه الإعانات إلى ضرائب مفروضة على الصادرات فى حالة ارتفاع الأسعار العالمية عن الأسعار المستهدفة بشكل كبير لمنع المزيد من الصادرات ولكن قلما كانت الأسعار العالمية أعلى من الأسعار المستهدفة .

(2) See Bulletin of the European Communities, OECD, Brussels, 1981.

مع الجماعة الأوروبية فأصدرت تلك الجماعة نظام التفضيلات المعمم للدول النامية ككل .[١]

ومن استعراض الاستراتيجيات السابقة الخاصة بالتصدير والاستيراد والدخول فى اتفاقيات خاصة مع الدول النامية وتطبيق نظام الأفضليات المعمم نخلص إلى مجموعة من النتائج الهامة :

- أدت السياسات الخاصة بالإستيراد والتصدير إلى عزل السوق الزراعى الأوروبى عن السوق العالمى وصارت الأسعار الزراعية للجماعة الأوروبية أعلى من الأسعار العالمية .

- الدول التى دخلت فى نطاق اتفاقية « لومى » كانت من أفقر دول العالم وأقلها نمواً ومن ثم لم تشكل منتجاتها تهديداً يذكر للمنتجات الزراعية للجماعة الأوروبية . وعلى الرغم من ذلك نلاحظ تطبيق بعض القيود الخاصة بواردات الدول الأوروبية الأعضاء من المنتجات الزراعية الآتية من تلك الدول الأقل نمواً .

- إن المنافسة بين المنتجات الزراعية المستوردة من دول حوض البحر المتوسط وبين تلك المنتجة محلياً داخل الجماعة الأوروبية تعتبر أكثر حدة من حالة المنافسة القائمة بين دول الجماعة الأوروبية ودول اتفاقيات « لومى » . إلا أن المعاملة التفضيلية المقدمة لدول البحر المتوسط اختلفت من دولة إلى أخرى من حيث معدلات التخفيض فى الرسوم الجمركية ومدة سريان هذه التخفيضات الجمركية .

- تواضع حجم المنتجات الزراعية المستفيدة من نظام التفضيلات المعمم المقدم بواسطة الجماعة الأوروبية . فهذا النظام طُبق فقط بالنسبة للمنتجات الزراعية التى تتعرض للتعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية . وعلى ذلك فإن المنتجات الزراعية الخاضعة للسياسة الزراعية الأوروبية الموحدة التى تحكمها أساساً الرسوم المتغيرة المفروضة على الواردات قد تم استبعادها . أضف إلى ذلك أن هناك بنوداً مكنت الجماعة الأوروبية من منع تطبيق المعاملة التفضيلية كلياً أو جزئياً فى حالة التهديد بحدوث اضطراب فى السوق الأوروبى عن طريق الواردات التفضيلية . ولكن دلت الإحصائيات على أن السوق الأوروبية لم تكن فى حاجة إلى تطبيق مثل هذه البنود لأنه فى ظل نظام التفضيلات المعمم لم يزد إجمالى حجم الواردات الآتية من الدول النامية بل تناقصت هذه الكميات فى بعض الأحيان .

---

(١) هذا إلى جانب بعض الاتفاقيات الخاصة مثل بروتوكول السكر واتفاقية السكر الدولية .

رابعاً : مدى الارتباط بين السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة ومشكلة العجز الغذائى فى الدول النامية .

بعد أن تعرفنا على أهم ملامح السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة تنتقل الدراسة فى هذا الجزء إلى اختبار الفرض القائل : « إن السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة كانت مسئولة عن تعرض الدول النامية لمشكلة العجز الغذائى »[1] .

يرى البعض أن السياسة الزراعية الأوروبية الموحدة قد أثرت تأثيراً سلبياً على الدول النامية حيث واجهت هذه الدول :

(أ) التقلبات السعرية الحادة للمنتجات الزراعية فى السوق العالمى [وكان ذلك كما سوف نوضح راجعاً لطبيعة القيود التجارية التى فرضتها الجماعة الأوروبية وكذلك نتيجة لسياسات المخزون الأوروبية]

(ب) ارتفاع معدل البطالة فى القطاع الزراعى فى بعض الدول النامية وإعادة توزيع الدخل داخل نطاق الدولة النامية نفسها لغير صالح المزارعين .

(جـ) تفاقم مشكلة العجز الغذائى وظهور المجاعات فى العديد من دول العالم الثالث .

وسوف نتناول كل أثر من الآثار السابقة بالتحليل :

---

(1) See Lutz, E, Young, M., " Agricultural policies in industrial countries and their environmental impacts, applicability to and comparisons with less developed countries, World Bank, Washington, July, 1989. See also

Anderson, K. Tyers, R., " European Community Grain And Meat Policies: Effects on International Prices, Trade And Welfare" European Review of Agricultural Economics, 1986 & also Anderson, K., Tyers, R., " Agricultural Policies of Industrial Countries And Their Effects on Traditional Food Exporters, Economic Record 62 Dec. 1986.

(أ) التقلبات السعرية الحادة للمنتجات الزراعية فى السوق العالمى :

بصفة عامة هناك اتفاق على أن القيود التجارية يترتب عليها اختلال الأسعار فى الأسواق العالمية ولكن هذا التأثير يعتمد على طبيعة القيود المفروضة [١] .

وترى الباحثة أن السببين الرئيسيين وراء الإعتقاد بأن السياسة الزراعية الأوروبية الموحدة قد أدت إلى اختلال الأسعار فى السوق العالمى بالنسبة لبقية دول العالم هما :

- طبيعة القيود التجارية التى فرضتها الجماعة الأوروبية .
- سياسات المخزون الخاصة بالحماية الأوروبية للمنتج الزراعى .

فبالنسبة لطبيعة القيود المفروضة من قبل الجماعة الأوروبية فاننا نلاحظ الطبيعة المتغيرة لمثل هذه الحماية والتى تتغير بشكل عكسى مع تغيرات الأسعار العالمية . فعندما تكون هذه الأسعار مرتفعة فإن الحماية تنخفض من خلال السياسة الزراعية الموحدة بل يمكن أن تتحول إلى حماية سالبة لو أن الأسعار المستهدفة للجماعة الأوروبية قد تم المحافظة عليها عند مستوى أقل من مستويات الأسعار العالمية . ومن الناحية الأخرى تتزايد معدلات الحماية المفروضة من خلال السياسة الزراعية المشتركة عندما تكون الأسعار العالمية منخفضة . فالهدف من السياسة الحمائية للجماعة الأوروبية يكون تمتع الدول الأعضاء بالاستقرار السعرى . ولكن هذا الهدف يتحقق على حساب زيادة درجة الإختلال السعرى خارج نطاق الجماعة الأوروبية . وهكذا يعمل ميكانيزم « الحماية المتغيرة » للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة على عزل الجماعة الأوروبية عن التقلبات السعرية فى السوق العالمى فيصبح طلب تلك الجماعة على الواردات وعرض صادراتها عديم المرونة بالنسبة للتغيرات فى الأسعار العالمية . أما عن مرونات الطلب والعرض السعرية العالمية (محسوبة كمتوسط مرجح للمرونات الخاصة بالدول الداخلة فى اطار التبادل التجارى) فتكون صغيرة عن المستوى الذى يمكن أن تكون عليه لو أن الأسواق الزراعية للجماعة الأوروبية أصبحت عرضة للإستجابة للتغيرات فى الأسعار العالمية

---

(١) بينت بعض الدراسات أنه حتى هذه الخلاصة تعتمد على مجموعة من الفروض المتعلقة بأسباب عدم الاستقرار والسمات الخاصة بالأسواق العالمية لكل منتج . هذا وقد بينت دراسة Schmitz فى ١٩٨٤ أن السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة كانت مسئولة عن عدم استقرار الأسعار العالمية بنسبة ٢٣,٥٪ بالنسبة للقمح و ٥٤,٣٪ بالنسبة للسكر و ١٠,٨٪ بالنسبة للزيت و ١٧,٨٪ بالنسبة للحوم .

(أى فى ظل التحرير) .[١] أضف إلى ذلك أن الطبيعة المتغيرة للرسوم التى تفرضها الجماعة الأوروبية تؤثر على السياسات التجارية للدول المتقدمة الأخرى حيث تشجع هذه الدول على اتباع برامج الاستقرار المحلى domestic stablization schemes لعزل أسواقها عن السوق العالمى كرد فعل للسياسة الأوروبية .

أما بالنسبة لسياسات المخزون الخاصة بالجماعة الأوروبية فنلاحظ أن هذه السياسات أثرت على حدة التقلبات السعرية للمنتجات الزراعية فى السوق العالمى . فمن أجل المساهمة فى تحقيق الاستقرار السعرى للسلعة فإن العلاقة بين تغير الأسعار العالمية وتغيرات المخزون يجب أن تكون علاقة عكسية أى أن ارتفاع الأسعار العالمية يجب أن تصاحب بانخفاض فى حجم المخزون والعكس صحيح [٢] . ولكن دلت الاحصائيات على أن هذه العلاقة كانت طردية فى حالة الجماعة الأوروبية وترى الباحثة أن السبب الرئيسى وراء فشل سياسة المخزون الأوروبى فى المساهمة فى تحقيق استقرار الأسعار العالمية انما يرجع إلى تمتع الجماعة الأوروبية بالاستقرار النسبى فى الأسعار الداخلية والتى تحجب أى استجابة للتغيرات فى السعر العالمى .

ونستخلص مما سبق أن الدول النامية نتيجة للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة تواجه تقلبات حادة فى الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية مما يؤثر تأثيراً سلبياً على قدرتها على تحقيق الأمن الغذائى ومن أجل التغلب على ظاهرة التقلبات السعرية الحادة فإن السياسات الاستيرادية والتصديرية للجماعة الأوروبية والسياسة الخاصة بالمخزون يجب أن تراجع بحيث تصبح أكثر عرضة واستجابة لتغيرات الظروف فى السوق العالمى .

ولكن الباحثة تركز على نقطة هامة ألا وهى أن ظاهرة العجز الغذائى فى الدول النامية لا يمكن أن نرجعها بالكامل إلى عدم استقرار الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية . فتناقص العرض المحلى للكثير من المحاصيل الزراعية نتيجة للسياسات السعرية والضريبية غير الرشيدة كان مسئولاً

---

(١) على الرغم من أن البعض يرى (مثل Schmitz و Koester فى دراسة عام ١٩٨٢) أن الحماية المقدمة فى اطار السياسة الزراعية المشتركة لا تعمل فقط على عزل الجماعة الأوروبية عن تقلبات السوق العالمى ولكنها تعمل كذلك على زيادة نصيب دول هذه المجموعة من الناتج العالمى . وطالما أن ناتج الجماعة الأوروبية يتسم بأنه أكثر استقراراً وثباتاً عن الناتج العالمى فإن تزايد الأهمية النسبية للجماعة الأوروبية فى السوق العالمى للمنتجات الزراعية سوف يقلل من تقلبات الناتج العالمى ومن ثم يقلل من التقلبات السعرية للمنتج الزراعى فى السوق العالمى .

(٢) وقد كان هذا هوالوضع بالنسبة للمخزون من القمح الأمريكى والكندى مثلاً خلال الفترة ١٩٦٩/٦٨ ــ ١٩٧٦/ ٧٥ .

رئيسياً هو الآخر عن تفاقم مشكلة العجز الغذائى فى الدول النامية .[1] بل فى الكثير من الأحيان لا نستطيع أن نبالغ فى قدرة الدولة النامية على استيراد المنتجات الغذائية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائى حيث نلاحظ أن هذه الدول تعانى من مشكلات خاصة بتمويل الواردات الغذائية .

(ب) ارتفاع معدل البطالة فى القطاع الزراعى فى بعض الدولة النامية وإعادة توزيع الدخل داخل نطاق الدولة النامية نفسها لغير صالح المزارعين .

إذا أدت الواردات الغذائية الآتية من الجماعة الأوروبية والتى تتنافس مع المنتجات الزراعية المنتجة محلياً بواسطة الدولة النامية إلى زيادة معدلات البطالة فى القطاع الريفى فسوف يكون ذلك حافزاً للهجرة من الريف إلى المدن للالتحاق بالعمل فى القطاع الصناعى أو قطاع الخدمات . فإذا لم يجد المزارعون المهاجرون فرص للعمل المنتج فى القطاعات الأخرى فإن رفاهية المجتمع تتأثر بشكل سلبى .

وترى الباحثة أنه حتى إذا استطاع المزارعون المستغنى عنهم التحول من القطاع الزراعى إلى القطاع الصناعى أو قطاع الخدمات فمثل هذا التحول عادة ما يترتب عليه تكلفة اجتماعية مرتفعة يجب أن تؤخذ فى الحسبان . أضف إلى ذلك أن مثل هذا التحول يستدعى ارتفاع ايرادات الصادرات غير الزراعية للدول النامية للمساهمة فى تسهيل عملية خلق فرص عمل جديدة .

كذلك تعمل السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة على اعادة توزيع الدخل داخل الدولة النامية لصالح المستفيدين من مستهلكى المدن ويكون ذلك على حساب المنتجين الزراعيين فى تلك الدولة .

(جـ) تفاقم مشكلة العجز الغذائى وظهور المجاعات فى العديد من دول العالم الثالث .

يرى البعض أن زيادة طلب الجماعة الأوروبية على الحبوب الآتية من الدول النامية واستخدامها كعلف للحيوانات يعتبر مسئولاً إلى حد كبير عن انتشار ظاهرة الجوع فى الكثير من الدول النامية .[2] وفى هذا الصدد نفرق بين أربع وجهات نظر :

---

(1) See Paulino, L.A, Food in the Third World. Past Trends and Projections to 2000, IFPR Instit., Washington, June 1986.

(2) See Buchholz, H. " Feed Imports as a problem of the CAP, in Thomson, K. & Warren R. eds. " Price and Market Prices in European Agriculture, New castle, 1983.

أولاً : مدخل الإكتفاء الذاتى .
ثانيـاً : مدخل الفائض .
ثالثـاً : المدخل التحررى .
رابعـاً : مدخل الغذاء أولاً .

ونتناول كل وجهة نظر بالتحليل المختصر :

أولاً : مدخـل الاكتفاء الذاتى .

يرى أنصار هذا المدخل أن الدول النامية يجب ألا تشجع تصدير الحبوب الغذائية بل يجب أن تتجه لإنتاج المزيد من المنتجات الغذائية تجنباً لمشكلة الجوع ولتحقيق درجة أكبر من الأمن الغذائى .

ثانيـاً : مدخـل الفائض .

يركز أنصار هذا المدخل على أهمية الفوائض الأوروبية المحققة من المنتجات الغذائية مع ضرورة تقديم المعونات الغذائية للدول النامية حتى تقل درجة العجز الغذائى التى تواجهها مثل هذه الدول . ويرى أنصار هذا المدخل أن السبب الرئيسى وراء ظهور المشكلة الغذائية فى الدول النامية إنما يكمن فى إهمال حكومات هذه الدول للقطاع الزراعى . فانخفاض أسعار المنتجات الغذائية نتيجة للسياسة الزراعية الأوروبية ليست السبب الرئيسى وراء ضعف الإنجاز الانتاجى والتصديرى للقطاع الزراعى فى دول العالم الثالث بل العامل الأساسى وراء هذا الإنجاز الضعيف إنما يرجع إلى إهمال القطاع الزراعى واتباع حكومات الدول النامية لسياسات غير رشيدة سعرية وضريبية ، أضف إلى ذلك نمط توجيه الاستثمارات والقوانين الخاصة بملكية الأرض .

ثالثـاً : المدخـل التحـررى .

يرى أنصار هذا المدخل أن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية فى السوق العالمى يلعب دوراً كبيراً حيث يمكن أن يؤدى مثل هذاالإرتفاع السعرى إلى خلق فرص عمل جديدة ودخول اضافية ناتجة عن التوسع فى الإنتاج الزراعى والتصديرى للدول النامية . بل رأى أنصار هذا المدخل أن اغراق السوق العالمى بالفوائض الأوروبية قد عمل على خفض أسعار المنتجات الغذائية عالميا وذلك دفع حكومات الدول النامية إلى الاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية فأهملت القطاع الزراعى فتأثرت عملية التنمية الاقتصادية بشكل سلبى .

رابعاً : مدخل الغذاء أولاً .

ظهرت فى الثمانينات فئة جديدة انتقدت أنصار المدخل التحررى حيث تجاهل هذا المدخل طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى عصر تزايد فيه نشاط الشركات متعددة الجنسية مما أثر على هيكل العمالة وعلى درجة الأمن الغذائى داخل الدولة النامية . فيتفق أنصار هذا المدخل مع أنصار مدخل الاكتفاء الذاتى من حيث أن زيادة حجم الصادرات الغذائية للدول النامية قد أدت إلى نتائج سلبية بالنسبة للمشكلة الغذائية حيث تم توجيه أراضى أكثر لزراعة المحاصيل المصدرة والتى تستخدم نسبة كبيرة منها كعلف للحيوانات فى الدول المتقدمة . إلا أن أنصار هذا المدخل يرون أن ديناميكية العملية التصديرية فى ظل الشركات متعددة الجنسية إنما تعمل على تقوية العلاقات غير العادلة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول المتخلفة . بل يرى أنصار هذا المدخل أن زيادة صادرات الدولة النامية من المنتجات الغذائية سوف تؤدى إلى تدهور وضع الطبقات الفقيرة حيث يكون الانتاج التصديرى على حساب صغار المزارعين فى الدول النامية، فالفقراء هم الذين يعانون نتيجة للمنافسة القائمة بين مستهلكى الدولة الغنية ومستهلكى الدولة النامية .

ترى الباحثة أن ليس هناك مجالاً للمفاضلة بين المدخل التحررى والمداخل الأخرى ، فتحرير تجارة السلع الزراعية بعد دورة أوروجواى فى اطار مفاوضات الجات صار حقيقة واقعة [(١)] . أضف إلى ذلك ظهور الضغوط الداخلية والخارجية والتى فرضت على دول الجماعة الأوروبية ضرورة تعديل السياسة الزراعية الموحدة . هذا وقد نص الإتفاق الخاص بالزراعة فى دورة أوروجواى على عدة بنود لعل أهمها [(٢)] :

- تحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية - الحصص الموسمية - حصص الاستيراد - حظر الاستيراد) إلى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولاً ثم تخفيضها . وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية العادية على الواردات من السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من متوسط الرسوم الجمركية التى كانت مطبقة فى الفترة ١٩٨٨/٨٦ على مدى ست سنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) . ويتضمن الاتفاق أحكاماً خاصة عن كيفية تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية .

---

(1) See Valdés, A., " Agriculture in the Uruguay Round: Interests of Developing Countries, The World Bank Review Vo. 1 No. 4, Sep. 1987 & See also FAO, Agriculture Toward 2000, Rome, 1981.

(٢) المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، اتفاقيات الجات وأثرها على مصر ، الدورة العشرون القاهرة ، ١٩٩٤ ص٨٠ - ص٨١ ، ص٨٧ - ص٩٠ .

- الالتزام بفتح الأسواق أمام الواردات من السلع الخاضعة حالياً لقيود غير جمركية ، بحيث تصل هذه الواردات إلى ٣٪ فى عام ١٩٩٥ ثم ترتفع إلى ٥٪ فى عام ٢٠٠٠ منسوبة إلى متوسط الاستهلاك السنوى للفترة ١٩٨٦ ــ ١٩٨٨ .

- تخفيض قيمة الدعم الممنوح لمنتجى السلع الزراعية بنسبة ٢٠٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦ ــ ١٩٨٨ على مدى ٦ سنوات [١] .

- تخفيض قيمة دعم التصدير بنسبة ٣٦٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة ١٩٩٢/٩١ على مدى ٦ سنوات وتخفيض كمية الصادرات المدعمة بنسبة ٢١٪ من متوسط كميات الصادرات المدعمة للفترة ١٩٩٢/٩١ على مدى ست سنوات .

- حق الدول فى اتخاذ إجراءات لحماية صحة الإنسان وحماية الحيوان والنبات بشرط ألا يتم ذلك بشكل تعسفى .

- بروتوكول النفاذ إلى الأسواق ويتضمن كيفية تنفيذ التنازلات الجمركية التى تقدمها كل دولة بناء على المفاوضات بينها وبين شركائها التجاريين الرئيسيين من حيث فترات التنفيذ [٦ سنوات للسلع الزراعية] وكذلك التنازلات الخاصة بإزالة القيود غير الجمركية وتنفيذ هذه التنازلات على مراحل زمنية .

- وجود أحكام خاصة تكفل المعاملة الخاصة للدول النامية فيسمح للدولة النامية تنفيذ التزاماتها فى مجالات النفاذ للأسواق والدعم على مدى عشر سنوات بدلاً من ست سنوات (مع إعفاء الدول الأقل نمواً من التزامات الإنفاق فى المجالات المذكورة) . هذا مع تنفيذ التزاماتها فى تلك المجالات بنسب أقل من الدول المتقدمة . ومنح الاتفاق الدول النامية مرونة فى ربط الرسوم الجمركية على وارداتها الزراعية غير المربوطة بدلاً من التزامها بربطها عند مستوياتها فى عام ١٩٨٦ . هذا مع تقديم دعم داخلى للانتاج الزراعى للدولة النامية وهو أمر غير مسموح به للدولة المتقدمة .

وطالما أن التحرير صار حقيقة واقعة فالتساؤل الآتى يفرض نفسه : ما هى الآثار المتوقعة لتحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية على الوضع الغذائى فى الدول النامية ؟ وهذا ما سوف يحاول البحث الإجابة عنه فى الجزء التالى .

---

(١) ويسمح الاتفاق بأشكال مختلفة للدعم منها البحوث والاستشارات والتدريب،تعويض المزارعين فى حالة الكوارث ...

خامساً : الآثار المتوقعة لتحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية على الدول النامية .

تحاول الدراسة فى هذا الجزء توقع ماذا يحدث لنمط التجارة الدولية للسلع الزراعية فى حالة تحرير القيود الحمائية التى تفرضها المجموعة الأوروبية وآثار ذلك على الدول النامية . ويستلزم ذلك اتباع منهج يساعدنا فى التوصل إلى تحديد الآثار الكمية للقيود التى فرضتها الجماعة الأوروبية على تجارة المنتجات الزراعية وبالتالى نستطيع أن نتوقع ما يمكن أن يكون عليه التبادل التجارى فى حالة تحرير هذه القيود . وعلى ذلك نستعرض العنصرين الآتيين بالتحليل :

(أ) المداخل المختلفة المستخدمة لحساب الآثار الكمية المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الأوروبية على الدول النامية .

(ب) تبنى نموذج توازن جزئى لتحديد الآثار المتوقعة لتحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية على الدول النامية .

(أ) المداخل المختلفة المستخدمة لحساب الآثار الكمية المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الأوروبية على الدول النامية :

نستطيع فى هذا الصدد أن نفرق بين :

- مدخل الأنصبة السوقية .
- مدخل التوازن الجزئى .
- مدخل التوازن الكلى .

ونتناول كل مدخل بإيجاز :

- مدخل الأنصبة السوقية :

يعتمد هذا المدخل على اختبار مدى تغير النصيب السوقى للدولة النامية لإجمالى الواردات الزراعية للجماعة الاقتصادية الأوروبية لتحديد مدى تأثير القيود الحمائية المفروضة على دول العالم الثالث . ويقوم هذا المدخل على مقارنة مستوى التبادل التجارى الفعلى بعد فرض القيود الحمائية الأوروبية بما يمكن أن يكون عليه التبادل التجارى (بين الدول الأوروبية والدول النامية) فى حالة التحرير .[1]

---

(١) ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة قامت بها الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى ١٩٨٢ ودراسة Yeats فى ١٩٨١ وكذلك دراسة Pagoulatos and Thorbecke فى ١٩٧٥ .

وقد توصلت معظم هذه الدراسات إلى أن السياسة الزراعية المشتركة قد فرضت تكاليف واضحة على الدول النامية . ولكن يمكن أن نوجه عدة انتقادات لمدخل الأنصبة السوقية لعل أهمها :

١ - أن المقياس المستخدم للتعبير عن الأنصبة السوقية يختلف من دراسة إلى أخرى وبالتالى يتم التوصل إلى نتائج مختلفة عن نمط التبادل التجارى فى حالة التقييد أو التحرير (فهل يكون المقياس المستخدم نصيب الدول النامية من إجمالى واردات الجماعة الاقتصادية الأوروبية أم نصيب الدول النامية من إجمالى استهلاك تلك الجماعة فنأخذ التبادل داخل الجماعة الأوروبية نفسها فى الحسبان .)

٢ - يهمل هذا المدخل العوامل الأخرى التى قد تكون تغيرت بالإضافة إلى القيود التجارية مثل السياسات الخاصة بالمخزون .

٣ - الكثير من الدراسات المتبعة لهذا المدخل عقدت المقارنة بين الأنصبة السوقية بعد فرض السياسة الزراعية المشتركة وبين ما كان سائداً قبل اتباع هذه السياسة دلالة على النمط الذى يمكن أن يسود فى حالة تحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية . ولكن الوضع قبل فرض السياسة الزراعية الموحدة لا يعبر تعبيراً سليماً عن النمط الذى يمكن أن يسود فى حالة التحرير حيث كانت القيود التجارية مطبقة ولكن بشكل فردى .

- نموذج التوازن الجزئى .

حاولت بعض الدراسات التوصل إلى الآثار الكمية لتحرير السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة بالإعتماد على دوال العرض والطلب الخاصة بسلعة زراعية معينة . [1] ثم يستخدم هذا النموذج لتقدير ما يمكن أن يكون عليه الانتاج العالمى والاستهلاك العالمى والأسعار العالمية وأنماط التبادل التجارى المحتملة فى حالة إزالة القيود المفروضة على هذه السلعة . وعلى ذلك يعتمد هذا المدخل على المستويات الأصلية للحماية ومدى التغيرات فيها وعلى مرونات الطلب والعرض الخاصة بالدول المختلفة .

---

(1) See Goldin, I. and Knudsen, O., Agricultural Trade Liberalization. Implications For Developing Countries. World Bank, Washington, 1990, Chapters 2 — 6

وكذلك هناك دراسات عديدة فى هذا الصدد مثل دراسة Birberg فى ١٩٧٩ ودراسة Koester فى ١٩٨٢ عن سوق الحبوب للجماعة الأوروبية ودراسة Tangerman and Koritiz فى ١٩٨٢ عن اللحوم ودراسة Koester and Schmitz فى ١٩٨٢ عن سوق السكر

وقد أظهرت معظم هذه الدراسات أن المكاسب الصافية التى ستعود على الدول النامية من وراء تحرير السياسة الزراعية الأوروبية سوف تكون ضئيلة .

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذا المدخل هى :

١ - يهتم نموذج التوازن الجزئى بالتغيرات فى نطاق سوق سلعة معينة ويهمل الآثار الثانوية على الأسواق الأخرى .

٢ - تختلف نتائج الدراسات المختلفة وفقاً لإختلاف المعيار المستخدم من حيث الحكم على مدى استفادة الدول النامية من تحرير السياسة الزراعية المشتركة فالمعيار قد يكون :

(أ) مدى التغير فى رصيد الدولة من العملات الأجنبية .

(ب) مدى التغير فى دخل الدولة النامية وحجم انتاجها الزراعى .

(جـ) مدى التغير فى متوسط الاستهلاك الغذائى للفرد .

٣ - يهمل نموذج التوازن الجزئى تأثير تغير السياسة الزراعية الأوروبية على سلوك الدول المتقدمة الأخرى .

٤ - ان حجم وطريقة توزيع المكاسب والخسائر الناتجة عن التحرير تقررها القيم المفترضة عن المرونات . [١]

٥ - عادة ما يفترض فى ظل هذا المدخل أن تغيرات الأسعار العالمية تنعكس بالكامل على الأسعار الداخلية . ولكن فى الكثير من الأحوال نلاحظ أنه فى حالة الدول النامية فإن تغيرات السعر العالمى لا تنتقل بالكامل للداخل وعلى ذلك تكون استجابة العرض والطلب المحليين لتغيرات السعر العالمى منخفضة . ولذلك يجب مراعاة الحذر عند عقد المقارنات بين الدراسات المختلفة .

---

(١) ونظراً لعدم توافر المعلومات الدقيقة عن المرونات الخاصة بالسلع المختلفة فإن المدخل المعتاد استخدامه يكون افتراض مجموعة من القيم واتخاذها كمعلمات ثم اختبار مدى حساسية النتائج لهذه القيم .

- مدخل التوازن الكلى .

يأخذ هذا المدخل فى الحسبان العلاقة بين القطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية (وخاصة القطاع الصناعى) .[١]

ولكن من أهم صعوبات مدخل التوازن العام أنه يتسم بالطبيعة المعقدة نظراً لشموله ولأنه يأخذ فى الحسبان الميكانيكيات المختلفة التى يمكن عن طريقها أن تؤثر الإجراءات الحمائية على مجموعة الدول النامية .

سوف تحاول الدراسة أن تتبنى نموذج توازن جزئى لقياس الآثار المتوقعة لتحرير السياسة الزراعية الأوروبية على الدول النامية آخذين فى الحسبان المآخذ السابقة .

(ب) تبنى نموذج توازن جزئى لتحديد الآثار المتوقعة لتحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية على الدول النامية .

يوضح النموذج المبسط التالى آثار تخفيض القيود الإستيرادية الأوروبية على الانتاج والاستهلاك الأوروبى لمنتج زراعى معين تعتبر الجماعة الاقتصادية الأوروبية مصدرة صافية له . ثم ندرس كيفية تأثر السوق العالمى لهذا المنتج نتيجة لسياسة تحرير التجارة الزراعية الأوروبية .

ومن أهم فروض النموذج :

- التغيرات فى الأسعار العالمية نتيجة لتحرير القيود الأوروبية (أو تخفيضها) تنعكس بالكامل على الأسعار الداخلية للدول .
- إزالة كافة القيود الحمائية الأوروبية بالنسبة لكافة المنتجات الزراعية الرئيسية فى نفس الوقت .
- تساوى قيم مرونات الطلب والعرض بالنسبة للمجموعات الدولية المختلفة .[٢]
- تتبع الدول المختلفة ميكانيكية السوق الحر استجابة للتغيرات فى الأسعار العالمية .

---

(١) ومن أهم هذه الدراسات دراسة FAO فى ١٩٧١ ودراسة Lunborg فى ١٩٨١ ونموذج Fischer and Frohberg فى ١٩٨٤ . وأنظر كذلك :

Goldin, I., & Knudsen, O., op. cit ..... Chapters 7—— 12 See also Burniaux, J., Waelbroeck, J. " The Impact of the CAP On Developing Countries : A General Equilibrium Analysis " in Steven C., Verloren, J. (eds) Pressure Groups, Policies and Development, London, Hodder and Staughton, 1985 & also FAO, A World Price Equilibrium Model, Rome, 1971.

(٢) عادة ما تتخذ معظم نماذج التوازن الجزئى مثل هذا الإفتراض وبالقطع هذا يبالغ فى حجم المنافع التى تعود على الدول النامية .

التصويـر البيانى للنموذج :

شكل رقم (أ)

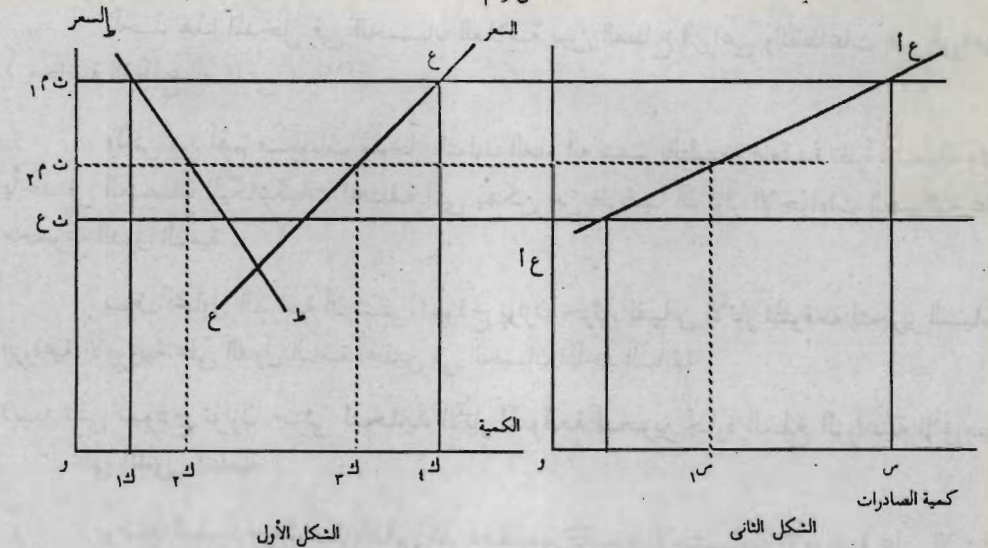

النمـوذج السابق مكون من شكلين : الشكل الأول يعكس الوضع فى سـوق الجمـاعة الاقتصادية الأوروبية بالنسبة لمنتج زراعى معين تعتبر هذه الجماعة مصدرة صافية له . أما الشكل الثانى فيعكس كيفية اشتقاق منحنى عرض صادرات الجماعة الأوروبية لهذا المنتج .

لاحظ فى الشكل الأول أنه نظراً للدعم الأوروبى المقدم لمزارعى هذا المنتج فإن السعر داخل السوق الأوروبيـة يتحدد عند المستوى ث م١ بالمقارنـة بالسـعر العالمى ث ع . عنـد هذا السعر المدعم فإن الفارق بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة عند ث م١ تمثل كمية الصادرات [أى الكمية ك١ ك٤] . فإذا قررت الجماعة الأوروبية تخفيض معدل الحماية والدعم المقدم لمزارعى هذا المُنتج فسوف يصبح السعر داخل السوق الأوروبى ث م٢ بدلاً من ث م١ . ونتيجة لذلك تقل الكمية المعروضة إلى ك٣ وتزيد الكمية المطلوبة إلى ك٢ وتتحدد كمية الصادرات بالكمية ك٢ ك٣ . أما الشكل الثانى الخاص بمنحنى عرض الصادرات الخاص بالجماعة الأوروبية لهذا المُنتج الزراعى فقد تم اشتقاقه من الشكل الأول . ويعكس هذا المنحنى الكميات التى سوف تقوم الجماعة الأوروبية بتصديرها عند الأسعار الداخلية المختلفة .[١]

---

(١) لاحظ أنه فى حالة إنخفاض السعر الداخلى بشكل كبير فإن السوق الأوروبية سوف تتحول من كونها مصدرة صافية إلى كونها مستوردة صافية للمنتج الزراعى . لاحظ أن منحنى عرض الصادرات تم اشتقاقه عن طريق التعرف على الإختلاف بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة داخل السوق الأوروبى عند كل سعر داخلى وعلى ذلك تكون المسافة و س متطابقة تماماً مع المسافة ك١ ك٤ والمسافة و س١ متطابقة للمسافة ك٢ ك٣ .

والآن نتسائل : ما هو تأثير إنخفاض كمية الصادرات الأوروبية من هذا المنتج الزراعى على السوق العالمى ؟

إن الإجابة على التساؤل السابق تظهر من دراسة الشكل التالى حيث أن السوق العالمى للمُنتج الزراعى يكون مكوناً من المجموعات التالية من الدول :

١ – الجماعة الاقتصادية الأوروبية وتُعتبر مُصدرة صافية للمُنتج الزراعى .
٢ – مجموعة دول أخرى تُعتبر أيضاً مُصدرة صافية للمُنتج الزراعى .
٣ – مجموعة الدول التى تُعتبر مستوردة صافية للمُنتج الزراعى .

وبالقطع فإن الكمية التى تقوم المجموعة الثالثة باستيرادها يجب أن تتطابق من حيث التعريف مع الكمية التى تقوم الجماعة الأوروبية والمجموعة الثانية من الدول بتصديرها حيث أنه على المستوى العالمى يجب أن تتساوى إجمالى الصادرات وإجمالى الواردات .

شكل رقم (ب)

تأثير خفض الدعم الممنوح للمزارعين الأوروبيين على السوق العالمى للمُنتج الزراعى

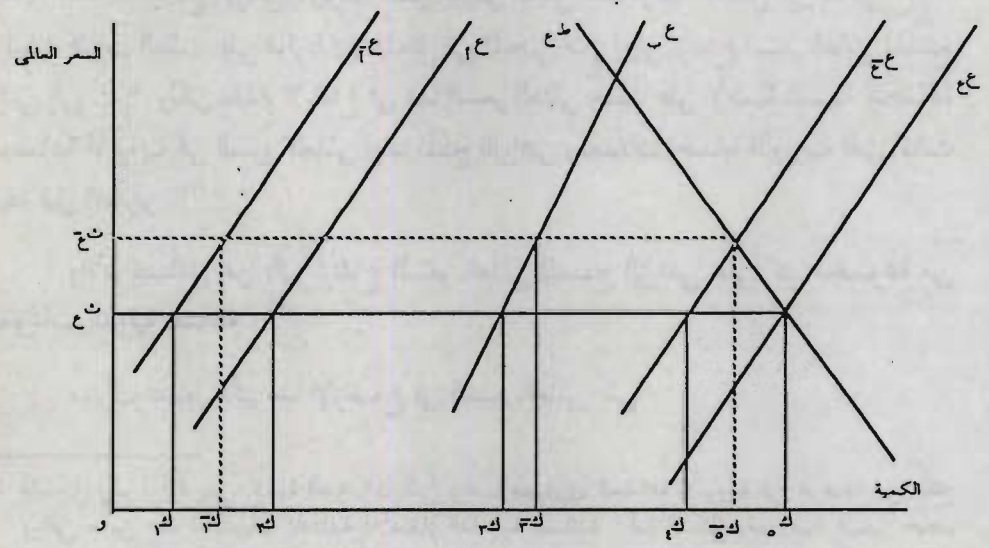

يوضح الشكل السابق أن المنحنى ع ١ والمنحنى ع ب يمثلان منحنى عرض الصادرات للجماعة الأوروبية والمجموعة الثانية من الدول المصدرة للمنتج الزراعى على التوالى . فإذا قمنا بتجميع هذين المنحنيين تجميعاً أفقياً نحصل على منحنى عرض الصادرات على المستوى العالمى (ولنرمز له بـ ع ع) . أما منحنى الطلب على الواردات من قبل المجموعة الثالثة من الدول والتى تعتبر مستوردة صافية

للمُنتج الزراعى فيظهر فى المنحنى ط ع فى الشكل السابق . وعلى ذلك يتحدد السعر العالمى لهذا المُنتج الزراعى عند المستوى ث ع (حيث تكون الكمية المطلوبة من الواردات متساوية تماماً مع الكمية المعروضة من الصادرات) .

أما إذا قامت الجماعة الأوروبية بتخفيض معدل الدعم الممنوح للمُنتج الزراعى فإن ذلك ينعكس بيانياً بالتحرك لأسفل على منحنى عرض الصادرات الخاص بالجماعة الأوروبية (ع ١) . أما إذا تناولنا وضع المنتج فى السوق العالمى بعد خفض معدل الدعم الأوروبى فإن مثل هذا التغير فى السياسة الزراعية الأوروبية يعبر عنه بيانياً بانتقال منحنى عرض الصادرات الخاص بالجماعة الأوروبية إلى اليسار إلى الوضع ع ١ حيث تقل رغبة مصدرى الجماعة الأوروبية فى التصدير عند المستويات المختلفة للأسعار العالمية .[1] وبالتأكيد يؤدى مثل هذا الإنتقال فى منحنى عرض صادرات الجماعة الأوروبية (من الوضع ع ١ إلى الوضع ع ١) إلى انتقال مماثل فى منحنى العرض العالمى لصادرات هذا المنتج الزراعى فينتقل منحنى العرض العالمى للصادرات إلى اليسار من الوضع ع ع إلى الوضع ع ع َ فتنقص الكمية المصدرة من ك٥ إلى ك٤ وتعكس نقص صادرات الجماعة الأوروبية نظراً لإنخفاض الحماية الممنوحة للمنتج الزراعى . ويؤدى نقص العرض العالمى للصادرات (المُمثل فى المنحنى ع ع َ) مع ثبات ظروف الطلب على الواردات (المُمثل فى المنحنى ط ع) إلى ارتفاع السعر العالمى للمنتج الزراعى إلى ث ع َ . ولكن مقدار الارتفاع فى هذا السعر العالمى يعتمد على الأهمية النسبية للجماعة الاقتصادية الأوروبية فى السوق العالمى لهذا المنتج الزراعى ومعدلات الحماية الأوروبية التى كانت مطبقة قبل التحرير .[2]

والآن نتساءل عن تأثير ارتفاع السعر العالمى للمُنتج الزراعى على كل مجموعة من المجموعات الدولية السابقة :[3]

سوف نتناول تأثير هذا الإرتفاع فى السعر العالمى على :

---

(١) فالشكل رقم (أ) يبين كمية الصادرات التى يرغب مصدرى الجماعة الأوروبية فى عرضها من مُنتج زراعى معين عند المستويات المختلفة للأسعار الداخلية السائدة . أما الشكل رقم (ب) فيبين حجم صادرات الجماعة الأوروبية من نفس المنتج الزراعى عند المستويات المختلفة للأسعار العالمية .

(٢) ففى دراسة قام بها Schmitz فى ١٩٨٤ توصل إلى أن تحرير السياسة الزراعية الأوروبية سوف تؤدى إلى ارتفاع السعر العالمى للقمح والسكر والزبد واللحوم بمقدار ٤,٣٪ ، ١,١١٪ ، ٨,٢٩٪ و ٩,٨٪ على التوالى .

(3) See Tyers, R., Anderson, K., " Liberalizing OECD Agricultural Policies in the Uruguay Round on Trade and Welfare, Journal of Agricultural Economics, May 1988.

١ - كمية صادرات الدول المصدرة وكمية واردات الدول المستوردة للمُنتج الزراعى .

٢ - مكاسب وخسائر الدول النامية (من حيث حصيلة العملة الأجنبية ورفاهية المجتمع)

ونتناول كل نقطة بالدراسة التحليلية :

١ - التأثير على كمية صادرات الدول المُصدرة وكمية واردات الدول المستوردة للمُنتج الزراعى .

بالنسبة للجماعة الأوروبية كمصدر للمنتج الغذائى نلاحظ أن ارتفاع السعر العالمى يشجع المصدرين ولكن هذا الجانب الإيجابى يتغلب عليه الجانب السلبى المتمثل فى نقص كمية الصادرات الأوروبية نظراً لخفض معدلات الحماية الممنوحة للمُنتج الزراعى .[1]

أما بالنسبة لمجموعة الدول الأخرى المصدرة للمنتج الزراعى فنلاحظ أنه نظراً لإرتفاع السعر العالمى فإن الصادرات الصافية لهذه المجموعة سوف ترتفع من الكمية ك$_{٣}$ إلى الكمية ك$_{٤}$ كما هو موضح فى الشكل رقم (ب) السابق .

أما بالنسبة للمجموعة المستوردة للمنتج الزراعى فنلاحظ أنه نظراً لإرتفاع السعر العالمى لهذا المُنتج فإن الكميات المستوردة سوف تنخفض من ك$_{٥}$ إلى ك$_{٦}$ كما هو موضح فى الشكل رقم (ب) السابق .

٢ - مكاسب وخسائر الدول النامية :

اعتماداً على الشكل البيانى السابق رقم (ب) نلاحظ أن مدى المكاسب والخسائر إنما يعتمد على أمرين هامين :

(أ) مقدار انتقال منحنى عرض صادرات الجماعة الاقتصادية الأوروبية للمُنتج الزراعى إلى اليسار وبالتالى مقداراً انتقال منحنى العرض العالمى للصادرات إلى اليسار .

---

(١) لاحظ من الشكل رقم (ب) أنه بدون ارتفاع السعر العالمى كان من المفترض أن تقل صادرات الجماعة الأوروبية من ك$_{٣}$ إلى ك$_{١}$ ولكن نظراً لإرتفاع السعر العالمى وتحفيز بعض المصدرين فإن صادرات الجماعة الأوروبية انخفضت من ك$_{٣}$ إلى ك$_{٢}$ فقط .

(ب) ميل المنحنيات أى مرونة العرض العالمى لصادرات المُنتج الزراعى ومرونة الطلب العالمى على واردات هذا المنتج .

أما إذا تساءلنا عما سوف يحدث لحصيلة الدولة النامية من العملات الأجنبية فنلاحظ أنه بالنسبة للدول النامية والتى تعتبر مصدرة صافية للمنتج الزراعى فإن حجم الصادرات يتزايد من وك٣ إلى وكَ٣ كما هو موضح من الشكل السابق رقم (ب) وتحصل هذه الدول على السعر العالمى المرتفع ث عَ وبالتالى تستفيد هذه المجموعة من الدول (من حيث حصيلة العملة الأجنبية) . أما بالنسبة للدول النامية التى تعتبر مستوردة صافية للمنتج الزراعى فإن حصيلتها من العملة الأجنبية يُعتبر أمراً غير مؤكد : فحجم الواردات يقل من وك٥ إلى وكَ٥ كما هو موضح فى الشكل السابق رقم (ب) ولكن السعر المدفوع ارتفع ، فاعتماداً على ما إذا كان التغير النسبى فى كمية الواردات يفوق أو يقل عن التغير النسبى فى السعر المدفوع فإن الدول المستوردة لهذا المنتج الزراعى يمكن أن تدفع أكثر من العملات الأجنبية أو توفر قدراً أكبر من هذه العملات .

أما إذا تناولنا الأثر الصافى على رفاهية الدولة النامية المستوردة والدولة النامية المصدرة فنقوم بعرض الأشكال التالية لتحليل مثل هذا الأثر .

الشكل رقم (ج)

أثر خفض الدعم الأوروبى لمنتج زراعى معين على دولة نامية مستوردة

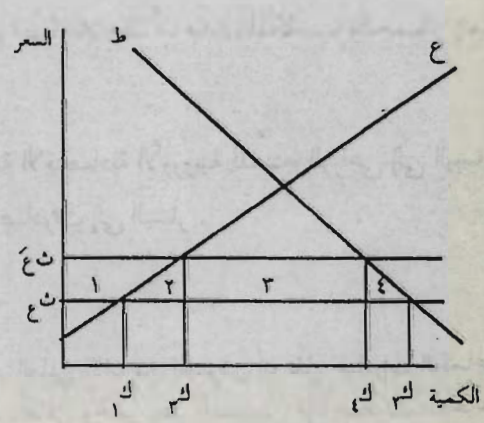

الشكل رقم (١)

أثر خفض الدعم الأوروبى لمنتج زراعى معين على دولة نامية مصدرة

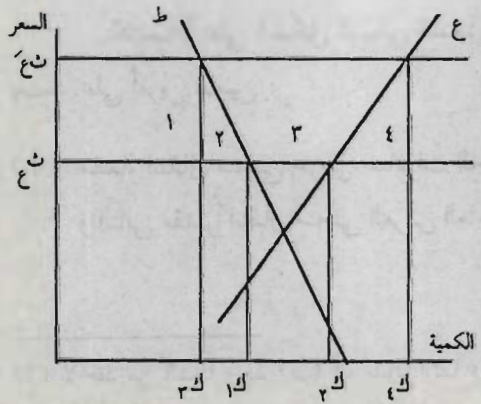

الشكل رقم (٢)

يبين الشكل رقم (١) السابق أثر خفض الدعم الأوروبى لمنتج زراعى معين على صافى رفاهية الدولة التى تعتبر مستوردة صافية لهذا المنتج [١] . فاذا اعتبرنا ان التغيرات فى رفاهية كل من المنتجين والمستهلكين لها نفس الأهمية النسبية فنلاحظ من الشكل السابق (رقم (١) فى الشكل ج) انه نتيجة لارتفاع السعر العالمى من ث ع إلى ث عَ فان فائض المنتجين يزداد بالمساحة (١) ، أما فائض المستهلكين فيقل بالمساحات ١ + ٢ + ٣ + ٤ . وعلى ذلك تصبح الخسارة الصافية للدول المستوردة مقدرة بالمساحات ٢ + ٣ + ٤ .

أما الشكل رقم (٢) (من الشكل التوضيحى ج) فيوضح أثر خفض الدعم الأوروبى لمنتج زراعى معين على الدولة النامية التى تعتبر مصدرة صافية لهذا المنتج . فيلاحظ من ذلك الشكل أن فائض المنتجين زاد بالمساحات ١ + ٢ + ٣ . فى حين قل فائض المستهلكين بالمساحات ١ + ٢ وعلى ذلك تحقق دول هذه المجموعة مكسبا صافيا مقدراً بالمساحة (٣) .

ويمكن أن نتخيل حالة تكون فيها الدولة النامية مستوردة لمنتج غذائى معين قبل خفض معدل الدعم الأوروبى ثم تصبح مصدرة لهذا المنتج بعد التحرير وارتفاع السعر العالمى . ولكن التأثير على رفاهية المجتمع يعتمد على مقارنة مقدار الزيادة فى فائض المنتجين بمقدار النقص فى فائض المستهلكين وذلك ما يوضحه الشكل التالى رقم د :

شكل رقم د

وضع دولة نامية كانت مستوردة ثم صارت مصدرة للمنتج

الزراعى أثر خفض الدعم الأوروبى

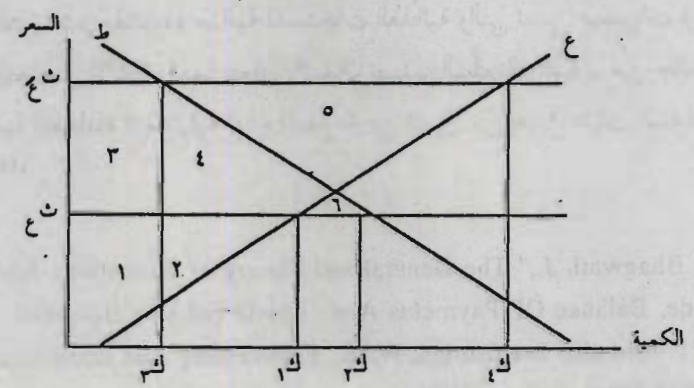

(١) يُعبر عن رفاهية الدولة بمجموع رفاهية منتجى ومستهلكى هذا المنتج الزراعى .

فالشكل السابق رقم (د) يوضح ان فائض المنتجين قد زاد بالمساحات ٣ + ٤ + ٥ ، أما فائض المستهلكين فقد قل بالمساحات ٣ + ٤ + ٦ . وعلى ذلك فإن مدى استفادة الدولة النامية أو خسارتها نتيجة لارتفاع السعر العالمى الناتج عن التحرير يعتمد على المقارنة بين المساحتين (٥) و(٦) . وهكذا نرى انه حتى بعد ان تصبح الدولة النامية بعد التحرير مصدرة للمنتج الغذائى فليس من الضرورى أن تحقق مكسبا صافيا .فحتى ترتفع الرفاهية فى ذلك المجتمع يجب أن تكون مكاسب المنتجين كافية لتعويض خسائر المستهلكين [١] .

هذا وترى الباحثة انه عندما نتناول مدى المكاسب والخسائر التى تعود على الدول النامية نتيجة لتحرير السياسة الزراعية الأوروبية فعلينا أن نأخذ فى الحسبان ثلاثة أمور رئيسية :

أولاً : مدى الخسائر التى تتعرض لها الدول النامية نتيجة لفقدان المعاملات التفضيلية التى سبق وان قدمتها الجماعة الأوروبية لمجموعة الدول النامية .

ثانياً : مدى الخسائر المترتبة على الانخفاض المتوقع فى حجم المساعدات الغذائية الأوروبية المقدمة من الجماعة الأوروبية للدول النامية .

ثالثا : الآثار طويلة الأجل لارتفاع أسعار الغذاء .

ونتناول كل أمر من هذه الأمور بالتحليل :

أولا : مدى الخسائر التى تتعرض لها الدول النامية نتيجة لفقدان المعاملات التفضيلية :

يجب أن نذكر فى هذا الصدد ان اتفاق الزراعة فى اطار دورة أوروجواى قد تضمن مادة خاصة بالدول النامية التى تعتبر مستوردة صافية للمنتجات الغذائية والتى تعانى صعوبات فى تمويل وارداتها من الغذاء . فيتضمن الاتفاق فيما يتعلق بائتمان تصدير السلع الزراعية ـ من جانب الدول المتقدمة ـ أحكاما مناسبة للمعاملة التفضيلية لهذه المجموعة من الدول من حيث فترات السداد وفترات السماح وسعر الفائدة [٢] .

---

(1) See Bhagwati, J.," The Generalized Theory of Distortions And Welfare " in Trade, Balance OF Payments And Growth (ed.) by Bhagwati, J,Amsterdam, 1971. And also See Corden, W.M., Trade Policy And Economic Welfare, Clarendon Press, Oxford, 1974 .

(٢) انظر المجلس القومى للانتاج ..... اتفاقيات الجات ..... مرجع سابق ص ٨٩ .

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية الأخرى فحتى ندرس مدى الخسائر التى تتعرض لها مثل هذه الدول نتيجة لفقدان المعاملات التفضيلية فان الأمر يستلزم تحديد درجة استفادة الدولة النامية من المعاملة التفضيلية (وبالتالى تحديد مدى الخسارة التى سوف تتحملها فى حالة التحرير وفقدان منافع المعاملة التفضيلية) . ويكون ذلك عن طريق عقد موازنة بين مدى الاستفادة من المعاملة التفضيلية نتيجة زيادة قدرة الدولة النامية على بيع كمية معينة من المنتج الزراعى لدول الجماعة الأوروبية عند اسعار أكثر ارتفاعا من السعر العالمى ، وبين مدى الخسارة التى تتحملها الدولة النامية نتيجة لانخفاض السعر العالمى للمنتج الزراعى نظرا لبيع الفوائض الأوروبية المحققة فى اطار السياسة الزراعية المشتركة فى السوق العالمى . وعلى ذلك نستطيع أن نقول ان منتجى السلعة الزراعية فى الدولة النامية المتلقية للمعاملة التفضيلية يتقاضون سعرا مختلطا (سعر عالمى منخفض وسعر مرتفع فى نطاق التعامل مع الجماعة الأوروبية) . وقد اثبتت بعض الدراسات ان تلقى الدولة النامية لهذا السعر المختلط قد قلل من رفاهيتها بشكل كبير [١] .

ونخلص مما سبق أنه حتى بالنسبة لمجموعة الدول النامية الأخرى (والتى لا تعتبر مستوردة صافية للمنتجات الغذائية) فأننا لا نستطيع أن نقول بصورة قاطعة أن تحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية وفقدان منافع المعاملات التفضيلية سوف تلحق الخسائر الكبرى بهذه المجموعة من دول العالم الثالث حيث أن الأمر يتطلب دراسة مدى الفعالية الحقيقية للمعاملات التفضيلية والأثر على رفاهية الدولة المتلقية لمثل هذه المعاملات .

ثانيا : مدى الخسائر المترتبة على الانخفاض المتوقع فى حجم المساعدات الغذائية الأوروبية المقدمة للدول النامية .

يجب أن نذكر فى هذا الصدد ان اتفاق الزراعة فى اطار دورة أوروجواى قد تضمن فى المادة الخاصة بالدول النامية التى تعتبر مستوردة صافية للمنتجات الغذائية ما يأتى [٢] :

ـ ضرورة مراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة دورية فى لجنة المساعدات الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة) واجراء مفاوضات لوضع مستويات مساعدات غذائية تكفى احتياجات

---

(١) حيث أن منتجى الدولة النامية سوف يزيدون من الانتاج إلى أن تتساوى التكلفة الاضافية مع السعر الأكثر ارتفاعا . وجزء كبير من هذا الناتج يتم عرضه عند السعر العالمى وعلى ذلك نكون بصدد صافى خسارة عن كل وحدة اضافية منتجة نظرا لاستجابتها للسعر المختلط .

(٢) المجلس القومى للانتاج ..... اتفاقيات الجات ..... مرجع سابق ص ٨٩ ، ص ٩٠ .

الدول النامية الأقل نموا خلال فترة ٦ سنوات .

ـ اقرار توجيهات لضمان توفير المواد الغذائية الأساسية بنسبة كبيرة فى صورة منح لاترد أو فى شكل مبيعات بشروط ميسرة .

ـ توجيه اهتمام كامل لطلبات الدول النامية للحصول على مساعدات مالية وفنية لتحسين الانتاجية الزراعية .

ـ اقرار أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء فى الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية .

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية الأخرى فنلاحظ ان السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة قد أدت إلى ظهور فوائض ضخمة من المنتجات الغذائية مما مكن دول الجماعة الأوروبية من تقديم معونات غذائية للدول النامية [١] . وعلى ذلك يترتب على تحرير التجارة القضاء على هذه الفوائض فمن المتوقع ان يقل حجم المعونات الغذائية الأوروبية المقدمة لهذه المجموعة من الدول . ولكننا فى هذا الصدد يجب أن نركز على نقطة هامة وهى أننا لا نستطيع أن نقول أن مثل هذه المعونات الغذائية قد اتسمت بآثارها الايجابية فقط ولم يترتب عليها اية آثار سلبية بالنسبة للدولة النامية المتلقية للمعونة الغذائية . فالأمر يتوقف على كون هذه المعونات الغذائية بديلا لاستيراد الغذاء أم كونها مشجعا لاستيراد المزيد من الغذاء حيث كثيرا ما خلقت هذه المعونات طلبا اضافيا على المنتجات الغذائية من قبل بعض الفئات المستفيدة والتى تتسم بارتفاع مرونة طلبها الدخلية على الغذاء . وحتى فى حالة التسليم بأن المعونات الغذائية تعتبر بديلا لاستيراد الغذاء بالنسبة للدولة النامية فان الأمر يتوقف فى النهاية على كيفية استخدام ماتم ادخاره من عملات أجنبية . أضف إلى ذلك تأثير المعونات الغذائية على السياسات التى اتبعتها حكومات بعض الدول النامية . فالبعض يعارض سياسات المعونات الغذائية حيث يترتب عليها اهمال الحكومات للقطاع الزراعى . فكافة الأمور السابقة يجب أن تؤخذ فى الحسبان عندما نتناول آثار تحرير السياسة الزراعية الأوروبية وما يصاحبها من انخفاض متوقع فى حجم المعونات الغذائية [٢] .

---

(١) ولكن مما هو جدير بالملاحظة أن من أهم اسباب منح هذه الفوائض كانت الرغبة فى تقليل حجم تعارضات المصالح التجارية بين الدول المانحة للمعونات وبعض الدول الأخرى .

(٢) See Hammer, J., Knudsen,O, " Agricultural Trade Liberalization : Developing Country Responses, " World Bank, Washington October 1989 .

ثالثا : الآثار طويلة الأجل لارتفاع أسعار الغذاء :

فمن الأمور الواجب دراستها عند البحث عن آثار تحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية هى مدى تأثير ارتفاع أسعار الغذاء على الدول النامية المصدرة المستفيدة من حيث مدى ارتفاع معدلات الأجور و خلق فرص عمل جديدة وتحقيق درجة أكبر من الكفاءة فى تخصيص الموارد مما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مثل هذه الدول [١] .

ونستخلص مما سبق انه عندما نتناول مكاسب وخسائر تحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية بالنسبة للدول النامية فيجب أن نتصدى لقضيتين رئيسيتين :

القضية الأولى : إلى أى مدى يمكن حماية مصالح الدول النامية التى تعتبر مستوردة صافية للمنتجات الغذائية وإلى أى مدى يمكن حماية مصالح المستهلكين من ذوى الدخول المنخفضة والذى يتأثرون بشكل سلبى نتيجة للتحرير .

القضية الثانية : هل يكون للدول النامية تفضيل معين بالنسبة للميكانيكية المثلى التى يتبعها الاتحاد الأوروبى من أجل تحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية .

بالنسبة **للقضية الأولى** ترى الباحثة أن الدول النامية التى تعتبر مستوردة صافية للمنتجات الغذائية لاتشكل مجموعة متجانسة من الدول فهناك دول ذات دخول متوسطة ولديها قاعدة صناعية كبيرة على الرغم من قلة الموارد الطبيعية مثل بعض دول جنوب شرقى آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية . كما ان هناك مجموعة أخرى من الدول التى تتمتع بعائدات بترولية مرتفعة مثل بعض دول الشرق الأوسط . وهناك مجموعة ثالثة من الدول النامية الأقل نموا وتتسم بانخفاض كبير فى متوسط نصيب الفرد من الدخل مثل بعض الدول الافريقية . ولقد بينت الدراسة ان اتفاق الزراعة الوارد فى نطاق جولة أوروجواى يقدم معاملة خاصة للمجموعة الأخيرة من الدول المستوردة للمنتج الغذائى . أما بالنسبة للمجموعتين الأولى والثانية من الدول فنلاحظ أن تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية التى تقوم هذه الدول باستيرادها يتوقف على مدى استجابة حكومات هذه البلدان لهذا الارتفاع السعرى . فاذا انعكست الأسعار العالمية المرتفعة على الأسعار الداخلية بالكامل فسوف

---

(١) See Grilli, E.R., Yang , M.C., Primary Commodity Prices, Manufactured Goods Prices and the Terms of Trade of Developing Countries : What the Long Run Shows, World Bank Economic Review January 1988 .

يترتب على ذلك انخفاض التكلفة الاقتصادية للدولة المستوردة عن طريق السماح باجراء التعديلات المناسبة فى كل من الانتاج والاستهلاك المحلى . فاذا أدت هذه الاستجابة الى خفض حجم الواردات الغذائية بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء فان الانفاق على الواردات الغذائية سوف يقل والعكس صحيح . ولكن الأثر السلبى الاساسى يكمن فى زيادة حدة مشكلة العجز الغذائى خاصة فى المراحل الأولى لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى [١] . وعلى ذلك تتحمل الفئات ذات الدخول المنخفضة ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية حيث تنفق هذه الفئات نسبة مرتفعة من دخولها على الغذاء . ولذلك يرى البعض ضرورة قيام الاتحاد الأوروبى بتقديم المعونات الغذائية للدول النامية مع التأكد من ان المستفيدين يكونون من الفئات ذات الدخل المنخفض . (فقد يكون ذلك عن طريق تقديم وجبات غذائية مجانية خلال يوم العمل) . فمثل هذه المعونات توجه لغرض رفع المستوى الغذائى للفئات منخفضة الدخل بحيث لا تتأثر الحوافز الممنوحة للمنتجين .

أما بالنسبة للقضية الثانية وهى : هل يكون للدول النامية تفضيل معين بالنسبة للميكانيكية المثلى التى يتبعها الاتحاد الأوروبى من أجل تحرير تجارة السلع الزراعية فان الاجابة على هذا التساؤل تعتمد على الوضع الراهن والمحتمل للدول النامية كمجموعة بالنسبة لكل سلعة زراعية على حدة واختلاف آثار التحرير على كل منتج زراعى من حيث القدرة على توليد الدخل وخلق فرص جديدة للعمل . وفى هذا الصدد نشير إلى أهمية قيام الدول النامية باصلاح سياساتها الزراعية فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى .

سادسا نتائج وتوصيات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها :

ـ زيادة الأهمية النسبية لمجموعة الدول النامية كمستورد للمنتجات الغذائية وكان ذلك راجعا إلى عدة عوامل : تشجيع استراتيجية استخدام فائض القطاع الزراعى لتمويل القطاع الصناعى وما صاحب ذلك من اهمال الزراعة واستمرار ظاهرة التركز السلعى والجغرافى فى هيكل الصادرات الزراعية للدول النامية فى ظل تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية فى مجال انتاج وتصدير المنتجات الزراعية والمغالاة فى تطبيق استرتيجية الاحلال محل الواردات واتباع سياسات خاصة بالصرف الأجنبى عملت على زيادة الواردات الغذائية . هذا مع ارتفاع مرونة الطلب الدخلية على الغذاء فى الوقت الذى عجز فيه العرض المحلى عن الوفاء بالطلب الداخلى .

---

(١) حيث لايزال الجهاز الانتاجى يتميز بضعف مرونته .

ـ ارتفاع نسبة صافى الواردات من المنتج الغذائى للدولة النامية إلى الاستهلاك المحلى لهذا المنتج مما يعكس ارتفاع درجة الاعتماد على الواردات وفاء بالطلب المحلى . بل شكلت المنتجات الغذائية ضغطا متزايدا على ميزان مدفوعات الدولة النامية وكثيرا ما وجدت صعوبة فى تمويل احتياجاتها الاستيرادية .

ـ واجهت الدول النامية تقلبات سعرية حادة للمنتجات الزراعية فى السوق العالمى وكان ذلك راجعا للطبيعة المتغيرة للقيود المفروضة بواسطة الجماعة الأوروبية من ناحية ولسياستها الخاصة بالمخزون من ناحية أخرى . بل عملت السياسة الزراعية الموحدة على عزل سوق الجماعة الأوروبية عن التقلبات السعرية العالمية فصارطلبها على الواردات وعرض صادراتها عديم المرونة بالنسبة للتغيرات فى الأسعار العالمية .

ـ لايمكن أن نرجع ظاهرة العجز الغذائى فى الدول النامية بالكامل الى عدم استقرار الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية كنتيجة للسياسة الزراعية الأوروبية الموحدة فتناقص العرض المحلى لدول العالم الثالث للكثير من المحاصيل الزراعية كان نتيجة للسياسات السعرية والضريبية غير الرشيدة مما أدى الى تفاقم مشكلة عدم كفاية الغذاء فى هذه الدول .

ـ ان مقدار الارتفاع فى السعر العالمى للمنتج الزراعى نتيجة لتحرير السياسة الزراعية الأوروبية يعتمد على الأهمية النسبية للجماعة الاقتصادية الأوروبية فى السوق العالمى لهذا المنتج وعلى معدلات الحماية الأوروبية التى كانت مطبقة قبل التحرير .

ـ من المتوقع ان ترتفع حصيلة العملات الأجنبية للدول النامية التى تعتبر مصدرة صافية للمنتج الزراعى بعد تحرير السياسة الزراعية الأوروبية . أما عن حصيلة الدولة النامية والتى تعتبر مستوردة صافية فالتوقع بشأنها يكون غير مؤكد فالأمر يتوقف على ما اذا كان التغير النسبى فى كمية الواردات يفوق أو يقل عن التغير النسبى فى السعر المدفوع .

ـ لا نستطيع أن نقرر بصور قاطعة ان تحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية وفقدان منافع المعاملات التفضيلية سوف يلحق الخسائر الكبرى بمجموعة الدول النامية ذات الدخول المتوسطة والتى لا تعتبر مستوردة صافية للمنتجات الغذائية حيث أن الأمر يتطلب دراسة مدى الفعالية الحقيقية للمعاملات التفضيلية التى كانت مقدمة فى ظل السياسة الزراعية الأوروبية الموحدة والأثر على رفاهية الدول التى تلقت هذه المعاملات .

ـ لا نستطيع أن نقرر بصورة قاطعة ان المعونات الغذائية التى قدمتها الجماعة الأوروبية للدول النامية فى اطار السياسة الزراعية المشتركة قد اتسمت بآثارها الايجابية فقط ولم يترتب عليها اية آثار

سلبية بالنسبة للدولة المتلقية للمعونة فالأمر يتوقف على كون هذه المعونات الغذائية بديلا لاستيراد الغذاء أم كونها مشجعا لاستيراد المزيد من الغذاء حيث كثيرا ما خلقت هذه المعونات طلبا اضافيا على المنتجات الغذائية من قبل بعض الفئات المستفيدة والتى اتسمت بارتفاع مرونة طلبها الدخلية على الغذاء . وحتى فى حالة التسليم بأن المعونات الغذائية تعتبر بديلا لاستيراد الغذاء بالنسبة للدولة النامية فإن الأمر يتوقف فى النهاية على كيفية استخدام ما تم ادخاره من عملات أجنبية . أضف إلى ذلك تأثير المعونات على السياسات غير الرشيدة التى اتبعتها حكومات بعض الدول النامية .

ـ عند تحليل آثار تحرير تجارة السلع الغذائية الأوروبية على الدول النامية التى تعتبر مصدرة صافية للمنتجات الزراعية فيجب ان نتبين مدى تأثير ارتفاع أسعار هذه المنتجات الغذائية بعد التحرير على معدلات الأجور والقدرة على خلق فرص عمل جديدة وتحقيق درجة أكبر من الكفاءة فى تخصيص الموارد فى داخل الدولة النامية المصدرة .

ـ ان انعكاس الأسعار العالمية المرتفعة بعد تحرير تجارة السلع الزراعية بالكامل على الأسعار الداخلية للدول النامية سوف يترتب عليها انخفاض التكلفة الاقتصادية للدولة النامية المستوردة عن طريق السماح باجراء التعديلات المناسبة فى كل من الانتاج والاستهلاك المحلى . فاذا أدت هذه الاستجابة إلى خفض حجم الواردات الغذائية بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الاسعار العالمية للغذاء فان الانفاق على الواردات الغذائية سوف يقل والعكس صحيح . ولكن الأثر السلبى الاساسى يكمن فى زيادة حدة مشكلة العجز الغذائى خاصة فى المراحل الأولى لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى . وعلى ذلك تتحمل الفئات ذات الدخول المنخفضة عبء ارتفاع الاسعار العالمية للمنتجات الغذائية .

أهم التوصيات :

ـ بم أن التحرير صار حقيقة واقعة فعلى الدول النامية أن تعمل على تكييف سياساتها الداخلية بحيث تتخذ السياسات التى تعمل على تشجيع تصدير المنتجات الزراعية وخفض تكلفته ورفع مستوى جودته مع الاهتمام باساليب التعبئة والتغليف ولا يكون ذلك إلا بالاهتمام بدعم البحث العلمى فى مجال التنمية والتطوير .

ـ محاولة اتخاذ الدول النامية للسياسات التى تمكنها من الاستفادة القصوى من الفترة الانتقالية التى حددتها جولة أوروجواى .

ـ على الدول النامية السعى للحصول على أكبر قدر من المعونات المالية فى الاطار الذى نصت عليه اتفاقية أوروجواى .

المراجـــع :

1 - Anderson, K., Tyers, R., "European Community Grain And Meat Policies : Effects On International Prices, Trade And Welfare : European Review OF Agricultural Economics, 1986 .

2 - Anderson,K., Tyers, R., " Agricultural Policies of Industrial Countries And Their Effects On Traditional Food Exporters, Economic Record, 62, Dec. 1986 .

3 - Bhagwati, J., " The Generalized Theory Of Distortions And Welfare " in Trade, Balance Of Payments And Growth (ed.) by Bhagwati, J., Amsterdam, 1971 .

4 - Buchholz, H., "Feed Imports As A Problem OF The CAP, in Thomson, K. and Warren, R., (eds) " Price And Market Prices In European Agriculture, New Castle, 1983.

5 - Burniaux, J., Waelbroeck, J., " The Impact OF the CAP On Developing Countries : A General Equilibrium Analysis " in Steven, C., Verloren, J. (eds).Pressure Groups, Policies and Development, Hodder and Staughton, London, 1985 .

6 - Colman, D., Food and Agricultural Exports From Less Developed Countries - Exploitation by Transnational Firms, Univ. Of Manchester, Manchester, 1984.

7 - Corden, W.M., Trade Policy and Economic Welfare, Clarendon Press , Oxford, 1974 .

8 - FAO, A World Price Equilibrium Model, Rome, 1971.

9 - FAO, Agriculture Toward 2000, Rome, 1981.

10 - FAO, " Assessment OF The Current World Food Security Situation and Outlook, " Rome, 1991 .

11 - Goldin , I., Knudsen, O., Agricultural Trade Liberalization Implications For Developing Countries, World Bank, Washington, 1990 .

12 - Grilli, E. R., Yang, M.C., Primary Commodity Prices, Manufactured Goods Prices and the Terms of Trade of Developing Contries : What the Long Run Shows, World Bank Economic Review, January 1988 .

13 - Hammer,J., Knudsen, O., Agricultural Trade Liberalization : Developing Country Responses, World Bank, Washington, Oct . 1989 .

14 - Loo,T, 8 Tower E., " Agriculture Protectionism And the Less Developed Countries : The Relation between Agricultural Policies, Debt, Servicing Capacities and the Need For Development Aid : " Duke Univ . Durham , 1988 .

15 - Lutz, E, Young, M., " Agricultural Policies in Industrial Countries and their Environmental Impacts, Applicability to and Comparisons with Less Developed Countries", World Bank, Washington, July 1989 .

16 - Matthews, A., The Common Agricultural Policy and the Less Developed Countries, Gill and Macmillan Ltd, London, 1985 .

17 - OECD, Bulletin of the European Communities, Brussels, 1981 .

18 - OECD, The Agricultural Situation in the Community , Paris, 1983

19 - OECD, Agricultural Policies , Markets and Trade : Monitoring and Outlook, Paris, 1991 .

20 - Paulino, L.A., Food in the Third World : Past Trends and Projection to 2000, IFPR Instit., Washington, June 1986 .

21 - Tower, E., Effective Protection , Domestic Resoure Cost and Shadow Prices : A General Equilibrium Perspective, World Bank, Washington, Sep . 1984 .

22 - Tyers, R., Anderson, K., " Liberalizing OECD Agricultural Policies in the Uruguay Round on Trade and Welfare, Journal OF Agricultural Economics, May 1988 .

23 - UN, Trends in the International Market For Agricultural and Tropical Products and Developments in the Liberalization of International Trade in Agricultural and Tropical Products, New York, 1991 .

24 - UNCTAD, Trade and Development Report, Efforts at Agricultural Reform : Issues in the Negotiations, New York, 1993 .

25 - Valdés, A., Zietz, J., Agricultural Protectionism in OECD Countries : Its Costs to Less Developed Countries, IFPRI, Washington, 1980 .

26 - Valdés, A., " Agriculture in the Uruguay Round : Interests OF Developing Countries, The World Bank Review Vol . I No. 4, Sep. 1987 .

27 - World Bank, World Development Report, Washington , 1981 .

٢٨ ـ المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، اتفاقيات الجات وأثرها على مصر الدورة العشرون ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ القاهرة .